

دور الاستثمار السياحي في تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق

أ.م.د. منى يونس حسين*
إسراء سعد فهد**
المستخلص

تتجسد أهمية الاستثمار السياحي في كونه أداة قابلة لتفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص ودعم الاقتصاد القومي للبلد نظرا لما تحققه الاستثمارات السياحية من آثار ايجابية مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد القومي لجميع تصنيفات وأنواع الاستثمار وامتداد أثرها إلى معظم فروع الاقتصاد القومي لتميز قطاع السياحة بالارتباطات القطاعية الكثيفة والمتشابكة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي تعكس دوره الايجابي على الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبيئي وخلق فرص عمل جديدة من خلال إنشاء المشاريع السياحية في مناطق الجذب السياحي لتوفر الفرص الاستثمارية الواسعة والمتنوعة مما يجعله احد السبل الكفيلة التي تساهم في زيادة مصادر الدخل ، لقد برزت الحاجة إلى أنواع جديدة من الأنشطة الاقتصادية من بينها الشراكة التي ظهرت بعد الأزمة المالية الأخيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي والتي انعكست آثارها على اقتصادات معظم الدول ولاسيما الدول الريفية ومن بينها العراق مما يستوجب العمل على توسيع نطاق الاستثمار في القطاع السياحي المختلط ك نموذج للشراكة وتوفير البيئة الاستثمارية والتشريعية والأمنية المناسبة.

الكلمات المفتاحية : سياحة ، استثمار ، عام ، خاص

The Role of Tourism Investment in Activating the Partnership between the public and private sector in Iraq

Abstract

The importance of tourism investment is embodied in being a tool capable of activating the partnership between the public and private sector and supporting the national economy of the country because of the tourism investment have direct and indirect effects on all sectors and all categories and types of investment and extending their effect to most branches of the national economy because the tourism sector is characterized by strong sectoral linkages and participation with other economic sectors ,which reflect its positive role on the socio- economics structure . and creates new job opportunities through the establishment of tourism projects in tourist attractions due to the availability of wide investment opportunities, makes it one of the ways methods to contribute to increase the sources of income. The need for new kinds of economic activity emerged, including the partnership that emerged after the recent financial crisis in the grobal economy , which reflected the effects on the economies of the most countries, especially rentier ones, and Iraq is one of them , which requires expanding the scope of investment in the mixed tourism sector as a model for partnership and providing the appropriate investment, legislative and security environment,

Key words: Tourism, Investment ,Public ,Private

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .
** باحثة .

مستل من رسالة ماجستير

مقبل للنشر بتاريخ 2017/4/24

المقدمة

احتل موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص اهتماما كبيرا من قبل الاوساط الاقتصادية من حكومات ومراكز بحوث ومنظمات متخصصة حيث تعتمد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الجمع بين دور الدولة ودور القطاع الخاص في البناء والتنمية وعلى حشد وجمع إمكانات المجتمع كافة بما فيها من طاقات وموارد وخبرات لدى كل من القطاعين للتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها وإدارة وتوجيه اقتصاد البلد بصورة كفوءة من خلال أوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكاناتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة والالتزام بالأهداف وحرية الاختيار والمسؤولية المشتركة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع والتي لها تأثير بعيد المدى على تطلعاتهم حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل. حيث اقرن إصلاح الاقتصاد العراقي منذ عام 2003 بالتوجه نحو نظام الاقتصاد الحر بمعنى أن إعادة بناء الاقتصاد الوطني يرتبط بتوسيع دور الملكية الخاصة والانفتاح التجاري والمالي . إن رواج هذا المفهوم ارتبط أساسا بالآزمات المتكررة التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ الثمانينات من القرن الماضي كان آخرها الأزمة المالية والاقتصادية التي اندلعت في أغسطس عام 2007 وما ترتبت عليها من آثار وخيمة على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ومن بينها العراق من حجم الخسائر وانخفاض في معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة كذلك ارتفاع في عجز الميزانية العمومية وتفاقم الدين العام والى انخفاض مداخل البلدان النامية من العملة الصعبة المتأتية من صادراتها من المواد الأولية الخام ، فكان التوجه نحو عقود الشراكة بين القطاعين نتاجا للتحويل الذي يعرفه الفكر الاقتصادي والتنموي نتيجة لآزمات حيث بدأت القطاعات تتدعم أكثر فأكثر في اقتصاد معولم ومتشابك عن عدم قدرة السوق وحدها ولا القطاع الخاص وحده على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للثروة بل لابد من أن تتضافر جهود كل من السوق والدولة والقطاع العام والخاص من اجل تحقيق التنمية وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع ولابد من المشاركة بين الإثنين القطاع العام بنظرته الماكرو اقتصادية وحرصه على الثقة التي وضعها فيها مواطنيه من جهة والقطاع الخاص بامكانياته وكفاءته الميكرو اقتصادية من جهة أخرى ، إن عملية نجاح هذا النوع من الطرفين المشاركة مرهون بإيمان جميع الأطراف بمسؤولياتها في المساهمة في عملية التنمية وتقديم خدمات ذات جودة عالية. وكان من بين أوجه الشراكة بين القطاع العام والخاص هو المشاركة في القطاع السياحي من خلال الاستثمار في المشاريع السياحية لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في زيادة الدخل القومي وفرص الاستثمار فيه واسعة ومتنوعة .

أولاً : أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في إن الاستثمار السياحي لديه القدرة على تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص مما له من آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة على الاقتصاد ومساهمته في زيادة الدخل القومي وتوفير فرص العمالة حيث يؤدي الاستثمار السياحي دورا أساسيا في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني ، و تبرز أهميته من عدة جوانب تنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة ايجابيا على الاقتصاد.

ثانياً : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود دور واضح للاستثمار السياحي في تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص فهناك الكثير من فرص الاستثمار في القطاع السياحي غير مستغلة بالشكل الذي يساهم في إيجاد مصادر جديدة للدخل القومي للاقتصاد العراقي فعدم استغلال إمكانات العراق السياحية المتنوعة والفريدة والتي تعد موردا اقتصاديا مهما وعدم تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص يقلل فرص الاستثمار السياحي مما يفوت الفرصة على الاقتصاد العراقي من توفير مصادر جديدة للدخل القومي .

ثالثاً : فرضية البحث

يفترض البحث إن الاستثمار السياحي يمكن أن يساهم في زيادة مصادر الدخل القومي في العراق وتوفير فرص عمل من خلال تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

رابعاً : هدف البحث

- 1- بيان أهمية كل من الاستثمار السياحي والشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم الاقتصاد العراقي.
- 2- مدى إمكانية وقدرة الاستثمار السياحي في تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص .

خامساً : منهجية البحث

اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي التحليلي

هيكلية البحث

جاء البحث في ثلاثة فصول تضمن كل فصل مبحثين حيث تكون الفصل الأول مدخل مفاهيمي للاستثمار السياحي والسياحة والشراكة بين القطاع العام والخاص مقسما في مبحثين ذهب المبحث الأول إلى مفهوم الاستثمار السياحي والسياحة (الأهمية والأنواع) وذهب المبحث الثاني مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص وأهميتها وأنواعها وتضمن الفصل الثاني استقراء لواقع القطاع السياحي والاستثمار السياحي في العراق توزع على مبحثين جاء في المبحث الأول واقع القطاع السياحي والاستثمار السياحي في العراق والمبحث الثاني واقع الشراكة بين القطاعين العام

والخاص في القطاع السياحي كما تضمن الفصل الثالث قدرة الاستثمار السياحي في تنشيط الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق وكان على مبحثين جاء في المبحث الأول مدى نجاح الشراكة في تحقيق الأرباح عبر الاستثمار السياحي وجاء في المبحث الثاني تنشيط القطاع المالي من خلال حركة الاستثمار السياحي في ظل الشراكة .

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي للاستثمار السياحي و السياحة و الشراكة بين القطاع العام والخاص

المبحث الأول : مفهوم الاستثمار السياحي و السياحة (الأهمية والأنواع)

أولاً : مفهوم الاستثمار السياحي وأهميته والفرص الاستثمارية في المجال السياحي
لاشك في أهمية دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يعرف بأنه عملية توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة (1) باعتباره القوة الدافعة في حركة النمو وتوسيع الطاقات الإنتاجية وما يترتب على ذلك من آثار إيجابية متمثلة في زيادة الناتج القومي والدخل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ، مما يتطلب استخدام هذا العنصر استخداماً امثلاً و كفوءاً والذي يعتبر الأساس الأول للسياسة الاستثمارية الناجحة في بناء التنمية الاقتصادية ، ويعتبر الاستثمار في القطاع السياحي جزءاً لا يتجزأ من الاستثمار الكلي للبلد و لا يختلف الاستثمار السياحي بالعموميات عن أنواع الاستثمار الأخرى فالاستثمار بصورة عامة يهتم بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري بهدف زيادة الإنتاج كما ونوعاً كذلك فإن الاستثمار السياحي يهتم بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري الذي يعد جزءاً من العملية الإنتاجية والخدمية في النشاط السياحي. حيث يعرف الاستثمار السياحي على انه ((ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآتية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية ، مثل بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية والبنى الارتكازية التي تدعم السياحة .. الخ)) (2)

أهمية الاستثمار السياحي من خلال آثاره المباشرة وغير المباشرة

وللإستثمار في المجال السياحي أهمية كبيرة في زيادة الدخل القومي للبلد نظراً لما تحققه السياحة من آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد القومي والتي تعكسها الإستثمارات السياحية لجميع تصنيفات وأنواع الإستثمار وامتداد أثرها إلى معظم فروع الاقتصاد القومي والمتمثلة في إقامة إستثمارات اقتصادية مخططة ومتوازنة تشارك فيها كافة القطاعات الاقتصادية لتميز قطاع السياحة بالارتباطات القطاعية الكثيفة والمتشابكة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك لان عملية التركيز على الاستثمار السياحي دون تحقيق إستثمارات في القطاعات الأخرى سوف يجعل من القطاع السياحي قطاعاً استيرادياً لكل مستلزماته من الخارج وبالتالي سيفقد القطاع السياحي ميزة التشابك القطاعي مع القطاعات الأخرى بما في ذلك اثر مضاعف الاستثمار السياحي ، و يساهم الاستثمار في القطاع السياحي في تحريك كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى كونه قطاع لا يقل أهمية عن أي قطاع اقتصادي آخر حيث يعكس دوره على الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبنوي وتبرز مكانة و أهمية الإستثمارات السياحية في دعم الاقتصاد القومي والتي يمكن أن نستعرضها بما يلي (3) :-

1. يساهم الاستثمار السياحي في دعم الناتج القومي أو الدخل القومي .
2. يساهم الاستثمار السياحي في دعم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية .
3. يساهم الاستثمار السياحي في الاستخدام وتوفير فرص العمل.
4. يساهم الاستثمار السياحي في إعادة توزيع التنمية والدخل بين الأقاليم (المحافظات) .
5. يساهم الاستثمار السياحي في تنمية مشاريع البنى الارتكازية و البنى الفوقية .
6. يساهم الاستثمار السياحي في دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص وتنشيط الأسواق المالية.
7. يساهم الاستثمار السياحي في حركة المستوى العام للأسعار (التضخم أو سعر الصرف) .
8. يساهم الاستثمار السياحي في تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار في القطاعات الأخرى.
9. يساهم الاستثمار السياحي في مضاعفة الإيرادات.
10. يساهم الاستثمار السياحي في الحد من حالة تأثر الاقتصاد الوطني باقتصاديات دول أخرى.
11. يساهم الاستثمار السياحي في الدخل الحكومي (موازنة الحكومة) .
12. يساهم الاستثمار السياحي في تطور الأماكن التاريخية والآثارية والدينية .
13. يساهم الاستثمار السياحي في تنشيط الإعلام ليعكس التطور الحاصل في البلد.

الفرص الاستثمارية في المجال السياحي

ويقصد بالفرص الاستثمارية بصورة عامة نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يتم توظيف أموال المستثمر فيه بهدف الحصول على الأرباح بعد تغطية التكاليف (4)

وفي مجال بحثنا لاحظنا إن هنالك شبه اتفاق لدى المتخصصين في المجال السياحي على أن فرص الاستثمار في القطاع السياحي يمكن تحديدها في المجالات التالية حيث تم تقسيم الفرص الاستثمارية إلى استثمار حقيقي واستثمار مالي .

1- فرص الاستثمار السياحي الحقيقي

- أ- فرص الاستثمار في مجالات الإيواء السياحي :- ويشمل جميع أماكن الإيواء باختلاف أنواعها من فنادق وموتيلات ودور ومجمعات ومدن وقرى سياحية ويعد هذا النوع من الاستثمارات طويلة الأجل.
- ب- فرص الاستثمار في المجالات الترفيهية :- ويشمل المطاعم والكازينوهات بجميع أنواعها إضافة إلى مدن الألعاب والمساح والمقاهي والقاعات والسينمات وكل ما يتعلق بوسائل اللهو والترفيه ويعد هذا النوع من الاستثمارات قصيرة الأجل(5).
- ت- فرص الاستثمار في مجالات البنى التحتية السياحية :- وتشمل الكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي وتعبيد الطرق والجسور وغيرها من المشاريع التي تلبي احتياجات السائح العصرية.
- ث- فرص الاستثمار في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات:- وتشمل هذه الاستثمارات عدة أوجه منها استثمارات مخصصة لإنشاء المحطات والمرائب بكافة أنواعها واستثمارات مخصصة لإنشاء الطرق الخدمية البرية والنهرية الخاصة للأغراض السياحية واستثمارات مخصصة للبريد والهواتف بكافة أنواعها ضمن المناطق السياحية وأيضا استثمارات مخصصة لشراء وتأجير وصيانة وسائل النقل المخصصة للأغراض السياحية (6)
- ج- فرص الاستثمار في مجالات التعليم والتدريب والبحث السياحي :- ونقصد هنا الاستثمار البشري الذي يهتم بتهيئة وتطوير كافة برامج التعليم والتدريب في المجال السياحي والتي تشمل المعاهد والكليات والجامعات السياحية والفندقية والإنفاق على الدورات التدريبية والإيفادات الخاصة بالكوادر السياحية للخارج واستقطاب الخبراء إلى الداخل إضافة إلى الاستثمار في مجال البحث والتطوير وتخصيص مبالغ طائلة خاصة في الدول المتقدمة لأعداد البحوث والدراسات السياحية والتي تساهم في زيادة القدرة التنافسية للمشاريع السياحية في الأسواق سواء كانت محلية أو دولية والى توليد فرص ومنتجات سياحية حديثة . (7)
- ح- فرص الاستثمار في مجلات الإعلام والتسويق السياحي وفروع الإدارة السياحية :- وتشمل جميع الإنفاقات المخصصة لخدمة عمل الشركات والمكاتب السياحية المتخصصة في مجال الترويج والإعلام والتسويق السياحي وإنشاء وتأجير وصيانة أماكن الإدارة السياحية والمكاتب التابعة لها وكل ما يتعلق بمستلزمات الجهاز الإداري العامل فيها من أجهزة ومعدات .
- خ- فرص الاستثمار في مجالات الإحصاء والمسح السياحي:- والتي تشمل المبالغ المخصصة للإنفاق على عمليات إعداد الإحصاءات والمسرحات الخاصة بالنشاط السياحي(8)
- د- فرص الاستثمار حسب نوع نمط السياحة المتاحة كفرص الاستثمار في الخدمات السياحية العلاجية على سبيل المثال من خلال الاستثمار في إقامة المستشفيات الجديدة أو توسيع وتطوير المستشفيات والمراكز الطبية القائمة وتزويدها بالتكنولوجيا الطبية الحديثة(9)

2- فرص الاستثمار السياحي المالي

تعرف الأسواق المالية بأنها عبارة عن مجموعة مؤسسات تسهل عمليات تداول الأوراق المالية بمختلف أنواعها وتعتبر من المصادر الرئيسية للتمويل الذي تحتاجه المؤسسات (10) وتتمثل في فرص الاستثمار في الأسهم السياحية والفندقية والتي تشمل كافة التخصصات المالية المنفقة على شراء وتداول الأسهم السياحية والفندقية في سوق الأوراق المالية بمعنى شراء تكوين رأسمالي موجود من خلال شراء حصة في رأسمال تعطي لصاحبها الحق في المطالبة بالأرباح والفوائد(11) وغالبا ما يتميز الاستثمار في الأوراق المالية بضمان العائد وانخفاض المخاطر نوعا ما .

ثانياً : مفهوم السياحة وأهميتها وأنواعها

تعد السياحة إحدى القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة اقتصاديا ذات مصادر الدخل المتعددة أو الدول النامية التي تسعى لتعزيز مصادر دخلها بتنشيط ودعم قطاع السياحة فيها ليكون قطاعا فعالا ورائدا في إحداث التنمية والتطوير ودعم الاقتصاد الوطني ، خاصة وان أغلب دول العالم أصبحت تنظر إلى القطاع السياحي كقطاع رئيسي لا يقل أهمية عن باقي القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى وتتطلع إلى أن تتخذ كركيزة لمواردها وتضعه على رأس أولوياتها وتتضح الأهمية الاقتصادية للسياحة بكونها صناعة حيوية كثيفة العمل ونشاط خدمي ينتمي إلى قطاع الخدمات وتمتاز بالقدرة الفائقة على بعث سلسلة من النشاطات الإنتاجية والاستثمارية إلى كافة القطاعات الاقتصادية ولها القدرة على أن تدر مصادر للدخل تبعث على نمو ورواج العشرات من الصناعات والخدمات المغذية والمكملة للنشاط السياحي لتشابكها الكثيف مع القطاعات الاقتصادية الرئيسية والثانوية الأخرى التي تساهم في تصنيع المنتج السياحي . ويعزى ذلك بسبب امتداد آثار الطلب السياحي على المنتج السياحي مما يدل على الأهمية الكبيرة للسياحة وفعالية النشاط السياحي على الاقتصاد القومي حيث تعد صناعة السياحة من الصناعات التي تكون على تماس مباشر مع المستهلك (السائح) بمعنى يكون الطلب السياحي طلب استهلاكي فعال تمتد آثاره لتحريك الطلب على الصناعات الأخرى في حال إن كانت القطاعات الاقتصادية الأخرى متطورة ومنتجة بمد قطاع السياحة بمستلزمات الإنتاج حتى يتم التفاعل بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى (12) .

لقد عرفت منظمة السياحة العالمية W.T.O السياحة بأنها مجموعة من الأنشطة التي يمارسها الأشخاص المسافرون أو المقيمون في الأماكن غير المعتادة لهم طلبا للمتعة أو الترويج والتي لا تزيد مدة إقامتهم بها عن عام (13) ولتوضيح معنى السائح فقد تم تعريفه من قبل المنظمة بأنه ذلك الشخص الذي يزور بلدا غير بلد إقامته لأي سبب كان عدا سعيه للحصول على عمل مقابل أجر أو الإقامة الدائمة. (14)

كما إن للسياحة أنواع متعددة تتحدد تبعاً لرغبات السياح وإمكاناتهم المادية ومستوياتهم العلمية والثقافية وخصائصهم العملية والصحية وكذلك الحاجة إلى تجربة جديدة بحثاً عن أشياء جديدة لم تكن متاحة لهم في بيئتهم المعتادة ولتغيير النمط الضاغط الذي أصبح يعيش فيه الإنسان وكذلك لزيارة الأماكن الدينية المقدسة وإلى التعرف معالم الدول والمجتمعات الأخرى مثل السياحة الترفيهية: والسياحة الثقافية والسياحة العلاجية والسياحة الدينية وسياحة الاستجمام وسياحة ذوي الاحتياجات الخاصة وسياحة التسوق والسياحة الاقتصادية (سياحة رجال الأعمال) وسياحة المؤتمرات والاجتماعات والسياحة البيئية والسياحة الطبيعية والسياحة التاريخية والحضارية والسياحة التعليمية والسياحة العرقية سياحة الهوايات (15).

المبحث الثاني : مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص وأهميتها وأنواعها

تعتمد عملية الاستقرار الاقتصادي ودفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حشد وجمع جميع إمكانات المجتمع بما فيها طاقات وخبرات وموارد كل من القطاع العام والخاص للتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها، ولتحقيق مثل هذا التكامل بين القطاع العام والخاص كان لابد من إيجاد تنظيمات مؤسسية تشاركية بين القطاعين العام والخاص كأحد الأهداف الإستراتيجية (16) حيث تصف لنا الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص العلاقات التعاونية الممكنة لضمان تقديم الخدمات وهذه العلاقة يمكن وضعها بين عقد الخدمة والخصخصة حيث يلتزم القطاع الخاص بتصميم وانجاز أو تحسين هيكل ارتكازي للبنى التحتية أو الخدمات ويترتب على ذلك تحمل مخاطر كبيرة على المستويات المالية والتكنولوجية مقابل تلقي مبلغ مالي من قبل القطاع العام يكون على شكل دفعات خلال مدة العقد وحسب شروط الاتفاق ويقوم القطاع الخاص بتسليم المشروع عند نهاية العقد ويمكن أن يحتفظ بملكية الأصول في بعض الحالات وحسب البنك العالمي فإن الشراكة بمفهومها الواسع هي كل العلاقات التعاقدية والتشريعية بين هيئات عمومية أو خاصة تهدف لتحسين و/أو لرفع من خدمة الهياكل التحتية ، ومن منظور هذه المؤسسة الدولية إن عملية الشراكة مع القطاع الخاص يجب أن تركز على أسس سياسية متينة تقوم على التزام القطاع العام بضمان كافة التشريعات الدائمة والاستقرار السياسي والمؤسسي على المدى الطويل كون الشراكة ليست بعملية مالية آتية وإنما هي تلك الوفقات التعاقدية للمدى البعيد بين القطاع العام والخاص التي تخص تقديم الخدمات والشراكة في الاستثمارات (17) كما تعرف بأنها عقد أداري يعهد بمقتضاه جانب القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص القيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وأدارتها وصيانتها طوال مدة عمل القطاعين معاً لتحقيق مشاريع أو تقديم خدمات للمواطنين المتعلقة بالبنى التحتية وتفعيل دور القطاع الخاص مع القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل يصل ما بين 30-35 سنة (18) كما تعرف الشراكة بأنها عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري (19) وتبعاً لذلك كان لابد من أعداد التشريعات والأنظمة التي تنظم عملية تشكيل المؤسسات التشاركية ليكون عملها منضبطاً ومتسقاً مع مبررات ودوافع وأهداف الشراكة فقد تفضل الشراكة إذا لم تستند إلى قوانين وأنظمة ضابطة وميسرة لعملها وتحقيق أهدافها. حيث يعاني العراق من ضعف التشريعات القانونية السائدة الموجهة بإجراء التحالفات مع الشريك الإستراتيجي للاستثمار بتأسيس الشركات المشتركة الجديدة بين القطاعين العام والخاص التي ستتولى مسؤوليات تأهيل وإدارة الشركات العامة المملوكة للدولة وفق سياسات التحول ما بعد 2003 نحو اقتصاد السوق (20) والتي كانت من أهم الأسباب التي تدفع إلى قيام الشراكة هو التوجه نحو هذه الآلية التي تحفز المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام جميع إمكانياتها وطاقاتها لمواجهة المنافسة المحلية والدولية كوسيلة للتعاون مما يرفع من مكانتها في السوق، حيث اقترن إصلاح الاقتصاد العراقي منذ عام 2003 بالتوجه نحو نظام الاقتصاد الحر بمعنى إن إعادة بناء الاقتصاد الوطني يرتبط بتوسيع دور الملكية الخاصة والانفتاح التجاري والمالي (21) إن رواج هذا المفهوم ارتبط أساساً بالآزمات المتكررة التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ الثمانينيات من القرن الماضي كان آخرها الأزمة المالية والاقتصادية التي اندلعت في أغسطس عام 2007 وما ترتبت عليها من آثار وخيمة على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ومن بينها العراق من حجم الخسائر وانخفاض في معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة كذلك ارتفاع في عجز الميزانية العمومية وتفاقم الدين العام وإلى انخفاض مداخيل البلدان النامية من العملة الصعبة المتأتية من صادراتها من المواد الأولية الخام ، فكان التوجه نحو عقود الشراكة بين القطاعين نتاجاً للتحول الذي يعرفه الفكر الاقتصادي والتنموي نتيجة للآزمات حيث بدأت القناعات تتدعم أكثر فأكثر في اقتصاد معلوم ومتشابك عن عدم قدرة السوق وحدها ولا القطاع الخاص وحده على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للثروة بل لابد من أن تتضافر جهود كل من السوق والدولة والقطاع العام والخاص من أجل تحقيق التنمية وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع ولابد من المشاركة بين الاثنين القطاع العام بنظرته الماكرو اقتصادية وحرصه على الثقة التي وضعها فيها مواطنوه من جهة والقطاع الخاص بإمكانياته وكفاءته الميكرو اقتصادية من جهة أخرى ، إن عملية نجاح هذا النوع من الطرفين المشاركة مرهون بإيمان جميع الأطراف بمسؤولياتها في المساهمة في عملية التنمية وتقديم خدمات ذات جودة عالية. (22) وبالنظر إلى عدم إمكانية الاعتماد على الإنفاق الحكومي في الدول النامية وحده في إقامة مشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة بدأ التوجه بدعم وتشجيع مشاركة الاستثمار الخاص في عملية تمويل إقامة وتشغيل المشاريع المختلفة ومن بينها المشاريع السياحية، وفيما يخص الشراكة بين القطاعين العام والخاص على صعيد القطاع السياحي حيث ظهرت الشراكة في العقد الأخير من القرن العشرين لأسباب عديدة كان من أهمها الآزمة الاقتصادية التي تعرض لها العراق بسبب الحرب مع جمهورية إيران الإسلامية مما أدى إلى شحة كبيرة في العملات الأجنبية وعدم كفاية التمويل الحكومي للمشاريع السياحية الأمر الذي دعاها إلى إشراك القطاع الخاص معها في عملية تمويل وإدارة وإقامة وتشغيل المشاريع السياحية وقد أخذت الشراكة مع القطاع السياحي أسلوب المشاركات التعاقدية أشكالاً مختلفة ودرجات متباينة وكالاتي :-

1- عقود الخدمة :-

وهو اتفاق تتعاقد من خلاله إحدى مؤسسات القطاع العام التي لها الصلاحيات اللازمة مع شركة أو أكثر من القطاع الخاص لتولي نشاط محدد ويعد من أنواع الاتفاقيات الملزمة بين الطرفين⁽²³⁾ وتتراوح مدة هذه العقود ما بين (6 أشهر -2 سنة) وتتميز بتوفير فرص لدخول عنصر المنافسة من خلال التعاقد مع أكثر من شريك من القطاع الخاص والاستفادة من خبرته في النواحي الفنية ويعتمد نجاح الأعمال بالعقد على خبرة الشركة التي تقوم بالأعمال مما يجعل المرفق العام يقوم بالتركيز على مهامه الأساسية ولقصر مدة العقد يزداد التنافس بين المقاولين مما يشجع العمل على تحقيق كفاءة الأداء وتخفيض تكاليف العقود⁽²⁴⁾ إلا أن أعباء التشغيل والصيانة ومسؤولية الاستثمارات الرأسمالية والمخاطر التجارية المرتبطة بتشغيل المرفق تبقى ملقاة بالكامل على عاتق القطاع العام⁽²⁵⁾ وفيما يتعلق بمشاريع القطاع السياحي فإن الجهة الحكومية المتمثلة بالقطاع العام تكون مسؤولة بالكامل عن تشغيل وإدارة المحمية الطبيعية أو المنتزهات العامة ولكنها تقوم بالتعاقد مع القطاع الخاص في تقديم خدمات الطعام والشراب أو توفير النقل والصيانة⁽²⁶⁾.

2- عقود الإدارة :-

وهو اتفاق تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة لمدة محدودة وبذلك تتحول فقط حقوق الإدارة إلى الشركة الخاصة وتبقى حقوق الملكية لدى المنشأة العامة⁽²⁷⁾ ، ومدة العقد تتراوح بين (1- 5) سنوات تكون الحكومة مسؤولة عن تمويل نفقات التشغيل والاستثمار في حين أن القطاع الخاص مسؤول عن التشغيل والإدارة ويحصل على رسم مقابل خدماته بإمكان ربط الرسوم بأرباح الشركة أو بأدائها وتعمل على تخفي الكلف والحفاظ على قيمة الأموال⁽²⁸⁾ ويتم اللجوء إلى هذه العقود في الحالات التي تريد بها الدولة تنشيط شركات خاسرة وذلك بإدخال طرق إدارة القطاع الخاص من أجل رفع قيمة هذه الشركات وأسعارها حيث تعرض للبيع، كإدارة (موقع أثري أو قرية سياحية مثلا) وتكمن عيوب عقود الإدارة في ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة فالتعاقد مع الدولة لا يتحمل المخاطر حيث تتحمل الدولة إي خسائر ناجمة عن عمليات الشراكة، وتلتزم الجهة الحكومية في ظل اشتراطات هذه العقود بسداد مقابل أو آتاعاب الإدارة إلى القطاع الخاص في شكل آتاعاب محددة وثابتة أو في شكل نسبة من إرباح المشروع أو كلاهما معا وبذلك يقصد تحفيز شركة الإدارة على زيادة فعالية المرفق وزيادة كفاءته⁽²⁹⁾.

3- عقود الإيجار :-

وهو عقد تقوم بمقتضاه الجهة الحكومية بتأجير مرافقها إلى الشركات الخاصة من القطاع الخاص ليقوم بتشغيلها مقابل دفعات مالية محددة يسدها إلى الدولة بغض النظر عن مستوى الأرباح التي يحققها المستأجر التي تقع عليه مسؤولية تمويل نفقات التشغيل والصيانة بمعنى تحمله للمخاطر التشغيلية في حين تبقى الحكومة مسؤولة عن الاستثمار في الأصول الثابتة ، وتتراوح مدة الأصول من (5- 15 سنوات) ويمكن تمديدها وعلى عكس طريقة عقد الإدارة تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والمحافظة على قيمة الأصول ولكن الدولة تبقى مسؤولة عن الاستثمار وخدمة الديون⁽³⁰⁾ و من بين المزايا التي يقدمها التأجير للدولة توفير نفقات التشغيل بدون التخلي عن الملكية ، وكذلك الحصول على دخل سنوي بدون التعرض للمخاطر السوق علاوة على وقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى كما يسمح التأجير بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة مما يساهم في استخدام أصول الشركة بدرجة أكبر من الكفاءة⁽³¹⁾ وتكمن المشكلة الرئيسية المرتبطة بعقود الإيجار هو أنه طالما لا يتم فيها تحويل ملكية الأصول فليس لدى الشركة الخاصة المتعاقدة مع البلد إي حوافز لرفع قيمة الأصول من الحد الذي يضمن لها عائد مناسب على استثماراتها خلال فترة التأجير (هذا النوع من العقود مناسب في المشروعات التي بحاجة إلى رفع كفاءة التشغيل وليست في حاجة إلى توسعات أو تحسينات)⁽³²⁾.

3- عقود الامتياز :-

وينطوي عقد الامتياز على كل سمات عقود التأجير غير أنه يتضمن مسؤولية إضافية على القطاع الخاص تتمثل في تمويل إحلال الأصول الثابتة أو توسعات محددة في المنشأة العامة، بمقتضاه يعهد القطاع الخاص مهمة توفير سلعة أو خدمة معينة مقابل تقاضي قيمة مادية من المنتفعين تحت إشراف ورقابة الجهة الحكومية ويكون عقد الامتياز محدداً⁽³³⁾ ومدة هذه العقود تتراوح بين (15-30) عام وبعد انتهاء مدة العقد تعود ملكية الأصول إلى القطاع العام ويكون القطاع الخاص مسؤول عن كافة النفقات التشغيلية والاستثمارية فضلا عن دفع تعويض مالي متفق إلى الجهة المالكة الأمر الذي يخفف من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة . و تكمن الميزة الأساسية هذه العقود إن القطاع الخاص يبقى مسؤولاً عن النفقات التشغيلية والاستثمارية مما يخفف الأعباء المالية عن الدولة ولنفس السبب تواجه الكثير من الدول صعوبات في إيجاد مستثمرين نظراً للحجم الكبير لبعض الاستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود⁽³⁴⁾ الفكرة الأساسية في هذا الامتياز هي قيام شركة خاصة بتمويل وبناء وتشغيل مشروع خدمي جديد في مجالات عديدة لفترة محدودة وعند نهايتها تحال الأصول للدولة، كما تقوم الحكومة خلال فترة الامتياز تلك بتنظيم ومراقبة العملية الاستثمارية والجودة والأسعار⁽³⁵⁾ وتمكن الحكومة من توفير خدمات ضرورية لا تكفي مواردها لتمويلها وتسهم في تحقيق الرواج الاقتصادي نتيجة الأموال التي يتم إنفاقها في المشروع ورفع الطاقة التشغيلية للاقتصاد الوطني وتدفع الاستثمار والتكنولوجيا الحديثة واكتساب الخبرات الفنية والى تنشيط أسواق المال من خلال الأسهم والسندات ونقل المخاطر المالية والتجارية من الحكومة إلى القطاع الخاص كذلك تؤدي إلى تقليل الإنفاق العام والاقتراض الحكومي وبالتالي انخفاض عجز الموازنة كما يجب مراعاة أن تحدد العقود بكل وضوح و نطاق وطبيعة الخدمات التي سيقدمها المتعاقد مع الحكومة وكذلك صلاحيات الطرفين خلال فترة التعاقد ويجب على الحكومة إن تحرص على عدم التدخل في إدارة الشركة حتى تضمن نجاح هذا الأسلوب من أساليب الشراكة⁽³⁶⁾.

5- عقود نقل الملكية :

وفي هذا النوع من العقود يصبح القطاع الخاص مالكا ومسؤولا عن المشروع ويخضع إلى هيئة رقابية من قبل الدولة ، وبصورة عامة فإن كافة أشكال المشاركة الخاصة التي تم التطرق إليها تسمح للمستثمر باسترداد التكاليف الرأسمالية وتحقيق هامش ربح معقول إضافة إلى أنها تتفق مع تغير دور الدولة من دور المقدم المباشر للخدمة أو المنتج إلى قيامها بدور المنظم والمراقب للمشروع (37) .

الفصل الثاني

استقرار لواقع الاستثمار السياحي والشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق

المبحث الأول : واقع الاستثمار السياحي والسياحة في العراق

يشير الواقع إلى أن العراق يمتلك إمكانات سياحية كبيرة لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع موارده من خلال الإيرادات التي يمكن تحقيقها عن طريق الاستثمار في هذا القطاع الحيوي المهم لذلك وجدنا من الضروري تفصي واقف هذا النشاط الحيوي كونه احد متغيرات بحثنا ومدى تطوره خلال مدة البحث 2004-2014 بهدف إعطاء صورة متكاملة توضح لنا مستوى أدائه بوصفه احد الأنشطة المهمة والممول عليها في دعم الاقتصاد العراقي من خلال تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومن خلال تتبع مسيرة هذا القطاع كان للعديد من العوامل الأثر في تباين حجم وأداء هذا النشاط كان من أهمها الوضع السياسي للدولة ومدى استقراره والسياسة الاقتصادية المتبعة للدولة في إدارة وتوجيه هذا القطاع ومدى توفر التخصيصات المالية من موازنة الدولة لدعمه ولم تكن هنالك سياسة محددة لنمو هذا القطاع وبصورة عامة يمكن القول إن وضع القطاع السياحي كان متذبذبا بين الاهتمام والإهمال نتيجة لما ذكر من العوامل أعلاه (38) .

أولاً : حجم التخصيصات الاستثمارية المقررة للقطاع السياحي من الموازنة العامة للدولة

يبين الجدول التالي التخصيصات الاستثمارية المقررة من قبل الموازنة العامة للدولة خلال المدة 2004-2014 حيث يلاحظ أنها كانت تسير في معدل تغير موجب باستثناء عامي 2009 و 2014 فقد بلغ معدل التغير السنوي لعام 2009 (-51.00) عن عام 2008 وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية والتي تسببت في انخفاض أسعار النفط ، كذلك عام 2014 بلغ معدل التغير السنوي (-22.00) على اثر انخفاض الإيرادات لانخفاض أسعار النفط وتردي الأوضاع الأمنية الذي تمخض عنه زيادة الإنفاق العسكري وعدم إقرار الموازنة العامة للدولة ، كذلك يبين الجدول ما تم صرفه فعلا من هذه التخصيصات على المشاريع الاستثمارية للقطاعات كافة ونسب تنفيذها نلاحظ أنها كانت توشح نسب تنفيذ متفاوتة خلال المدة 2004-2014 حيث بلغت أعلى نسبة تنفيذ للمشاريع الاستثمارية في عام 2009 (88.6%) وأدنى نسبة تنفيذ كان في عام 2006 بلغت (49.5%) من المصروف الفعلي من التخصيصات الاستثمارية ، وفيما يخص موضوع بحثنا لم يتوفر من قبل الجهات الرسمية أعلاه سوى ما حصلنا عليه من تخصيصات استثمارية للقطاع السياحي للمدة من 2012- 2014 والمبينة في الجدول أعلاه حيث نلاحظ إن القطاع السياحي يعاني من ضآلة التخصيصات الاستثمارية مقارنة بتخصيصات القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى. واستمر التخصيص بهذا المستوى فقد تم تخصيص مبلغ (400) مليون دينار لعام 2015 ومبلغ (464.24) مليون دينار في عام 2016 ضمن تخصيصات وزارة الثقافة ومن النظرة الأولية لمقدار مبالغ التخصيصات الاستثمارية للقطاع السياحي من إجمالي التخصيصات الاستثمارية الكلية المقررة يتضح أنها دون مستوى الطموح لإحداث تنمية سياحية متطورة والنهوض بالقطاع السياحي .

جدول (1)

حجم التخصيصات الاستثمارية من الموازنة العامة للدولة وحجم التخصيصات الاستثمارية للسياحة للمدة 2004-

2014

السنة	التخصيصات الاستثمارية السنوية المقررة (مليون دينار)	معدل التغير السنوي %	المصروف الفعلي من التخصيصات الاستثمارية	نسبة التنفيذ %	التخصيصات الاستثمارية للقطاع السياحي السنوية المقررة (مليون دينار)
2004	5752212	-----	3014733	52.4%	-
2005	6131500	6.00	4572018	74.7%	-
2006	12177645	98.00	6027680	49.5%	-
2007	12723770.3	4.00	7.7723043	60.7	-
2008	30708375.6	141.00	22873474.6	74.5	-
2009	15,083,111.5	-51.00	13369508.7	88.6	-
2010	25683414.6	70.00	19895190	77.5	-
2011	38212789.8	48.00	28809059.67	75.39	-
2012	52330407.842	36.00	40907216	78.17	2265000
2013	69408540.351	32.00	52072517	75.06	21062.095
2014	54551464.491	-22.00	36580474	67.1	1522000

المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الصادرة من جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، قسم الموازنة ، بغداد 2016 .

ثانياً : واقع القدرة الاستيعابية للقطاع السياحي في العراق

تتصف الأنشطة السياحية بتعددتها وتشعبها والتي تشمل الفنادق والمطاعم وأماكن الراحة والترفيه والأسواق التجارية والصناعات الشعبية وغيرها ويعتبر النشاط الفندقي والإيواء السياحي احد أهم مستلزمات العمل في السياحة و احد المؤشرات المهمة لمتابعة تطورات النشاط السياحي ، ويمكننا متابعة تطورات هذا النشاط خلال مدة البحث من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول التالي :-

جدول (2)

إعداد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي في القطاع السياحي عدا إقليم كردستان للفترة من 2004-2014

السنة	عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي	معدل النمو السنوي %	عدد النزلاء بالآلاف	معدل النمو السنوي %	عدد ليالي المبيت (الأسرة المشغولة) بالآلاف	معدل النمو السنوي %	عدد العاملين ومجمعات الإيواء السياحي	معدل النمو السنوي %	مجموع الأجور والمزايا (مليون دينار)	معدل النمو السنوي %
2004	838	---	1878	---	4249	---	5659	---	4506	---
2005	715	-1468	2003	6.66	3839	-8.38	4789	-15.37	9885	119.37
2006	505	-29.37	1434	-28.41	3928	0.90	3394	-30.06	5638	-42.96
2007	492	-2.57	2490	73.64	4079	3.77	4574	36.58	12163	115.73
*2008	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
2009	662	16.0	2270	-8.84	6276	53.97	6065	32.60	22225	82.73
2010	751	13.44	3050	34.36	8943	42.50	6071	0.09	25438	14.46
2011	929	23.70	3874	27.02	10526	17.70	7109	17.09	25577	0.55
2012	1084	16.68	4474	15.49	12176	15.68	7491	5.37	32454	26.89
2013	1267	16.88	6321	41.28	14059	15.46	8830	17.87	50297	54.98
*2014	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
*2015	1296	1.1	4922	-11.8	14294	0.8	8182	-3.7	37822	-13.3

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء التجارة ، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2013 بغداد حزيران 2014 و مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2015 بغداد، آب 2015 .

*لم يتم الحصول على الإحصاءات من قبل وزارة التخطيط لعام 2008 لانشغالهم آنذاك بالتعداد العام للسكان .
*لم تتوفر البيانات لعام 2014 من قبل وزارة التخطيط بسبب الظروف التي اجتاحت القطر وخروج الكثير من البيانات التي تخص السياحة عن دائرة اليقين كما *لم تشمل إحصاءات 2015 محافظات (نينوى ،الانبار ،صلاح الدين)للظروف الأمنية الحالية أما بالنسبة لمحافظة ديالى لاتوجد فنادق عاملة فيها .

تشير الإحصائيات المثبتة في جدول (2) فيما يخص الفنادق إلى انخفاض أعدادها تدريجياً خلال الفترة 2005-2007 وبمعدلات نمو سنوية سالبة فقد وصل الانخفاض عام 2007 إلى (429) مرفقاً سياحياً عن عام 2004 والذي كان يبلغ (838) مرفقاً سياحياً ويعزى السبب في ذلك التراجع إلى ما تعرض له العراق من عمليات عسكرية أبان الاحتلال الأمريكي وسوء الوضع الأمني ثم بدأ هذا النشاط يشهد ارتفاعاً تدريجياً إيجابياً بعد عام 2007 ليصل أعداد الفنادق عام 2013 إلى (1267) مرفقاً سياحياً عدا إقليم كردستان وبمعدلات نمو سنوية موجبة لتستمر في الزيادة في عام 2015 ليببلغ أعداد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي إلى (1296) وبمعدل نمو سنوي (1.1) عن عام 2013 ، وأيضاً لو تتبعنا المؤشر الخاص بأعداد النزلاء نجد قد شهد تطوراً ملحوظاً وارتفاعاً تدريجياً فقد بلغ أعداد النزلاء عام 2013 (6321) ألف نزير مسجلاً ارتفاعاً عن عام 2004 حيث بلغ أعداد النزلاء (1878) ألف نزير إلا أنه سجل انخفاضاً عام 2015 بلغ 4922 ألف نزير وبنسبة انخفاض مقدارها (11.8%) عن عام 2013 ولا يعد هذا الانخفاض مؤشراً سلبياً فقد يقل أعداد النزلاء ولكن تطول مدة الإقامة والذي يتضح من خلال مؤشر عدد ليالي المبيت الذي ارتفع هو الآخر ليصل إلى (14059) عام 2013 ثم يستمر بالارتفاع حتى عام 2015 ليبليغ مجموع ليالي المبيت (14294) مقارنة بعام 2004 والذي بلغ 4249 وهي مؤشرات جيدة تدل على ارتفاع الطلب السياحي ويعود السبب في هذا الارتفاع الحاصل في الفنادق و أعداد النزلاء و عدد ليالي المبيت إلى رواج السياحة الدينية واعتماد الطلب السياحي عليها بنسبة كبيرة إضافة إلى أن المعتقدات الدينية وأداء الزيارات غالباً ما تكون قليلة التأثير بالأوضاع الأمنية ، مع الإشارة إلى أن أغلب الزيادة في أعداد الفنادق كان في محافظتي النجف الاشرف و كربلاء المقدسة لازدياد حركة نشاط السياحة الدينية فيهما ولتأمين الطاقة الاستيعابية لزوار العتبات المقدسة ، ومن خلال المؤشرات اعلاه يمكن أن يصل بنا القول إلى أن السياحة الدينية شكلت خلال مدة البحث ما نسبته 95% (39) من إجمالي النشاط السياحي مقسمة على ثلاث محافظات أساسية هي بغداد العاصمة والنجف الاشرف و كربلاء المقدسة لازدياد أعداد الوافدين من زوار العتبات المقدسة من داخل القطر وخارجه وهذا لا يعني إهمال الزائرين لبقية المراكز والأمة وإنما للاعتبارات الأمنية وعدم الاستقرار وتأمين الطرق فقد تركزت السياحة الدينية في هذه المحافظات لتأمينها من قبل الدولة وبالعودة إلى جدول (2) فيما يخص مؤشر عدد العاملين في الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي شهدت الفترة 2005-2007 تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض بسبب الأحداث الأمنية الصعبة التي أصابت أنشطة البلد وكان من ضمنها النشاط السياحي ثم بدأ هذا المؤشر بالارتفاع تدريجياً ابتداءً من عام 2009 وبمعدلات نمو سنوية موجبة لتصل إلى 8830 عاملاً عام 2013 مقارنة بعام 2004 والذي بلغ 5659 عاملاً إلا أنه سجل انخفاضاً عام 2015 ليبليغ عدد العاملين (8182) بنسبة انخفاض مقدارها (3.7%) ، كما شهد مجموع الأجور والمزايا التي يتم دفعها للعاملين حسب الجنس والجنسية للقطاعات (العام والخاص والمختلط) لكافة المحافظات عدا إقليم كردستان تطوراً إيجابياً وصل عام 2013 (50297) مليون دينار مسجلة ارتفاعاً عن عام 2004 والذي بلغ (4506) مليون دينار

إلا إن مجموع الأجور والمزايا سجل انخفاضاً عام 2015 بلغ 37822 وبنسبة انخفاض مقدارها (13.3%) ويوضح جدول (3) مجموع الأجور المدفوعة والمزايا الممنوحة للداريين وعاملو الخدمات والتشغيل للمحافظات وحسب الجنس والجنسية لعامي 2013 و2015:-

جدول (3)

الأجور المدفوعة والمزايا المدفوعة للمحافظات وحسب الجنسية والقطاع للفنادق ومجمعات الإيواء السياحي

المجموع الكلي للأجور والمزايا لعام 2013	المزايا			الأجور		
50297366	القطاعات (العام والخاص والمختلط) وللجنسين			القطاعات (العام والخاص والمختلط) وللجنسين		
	عراقيون	عرب	أجانب	عراقيون	عرب	أجانب
	6222346	5492021	163111	1183795	8584536	28651557
	المجموع الكلي 11877478 ألف دينار			المجموع الكلي :- 38419888 ألف دينار		
المجموع الكلي للأجور والمزايا لعام 2015	المزايا			الأجور		
37822201	القطاعات (العام والخاص والمختلط)			القطاعات (العام والخاص والمختلط)		
	عراقيون	عرب	أجانب	عراقيون	عرب	أجانب
	3045732	10450	147631	4554074	1160755	28903559
	المجموع الكلي 3203813 ألف دينار			المجموع الكلي :- 34618388 ألف دينار		

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء التجارة ، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2013 بغداد حزيران 2014 و مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2015 بغداد، آب 2015 .

ويلاحظ من خلال بيانات الجدول اعلاه إن السبب في انخفاض مجموع الأجور والمزايا لعام 2015 عن عام 2013 بانخفاض في عدد العاملين وبالتالي انخفاض في الأجور وكذلك كان الانخفاض في مجموع المزايا بنسبة أكبر من الأجور بسبب الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد والتي كان لها الأثر على حركة النشاط السياحي .

ثالثاً : عائدية المرافق السياحية في العراق

من الضروري توضيح عائدية المرافق السياحية وتحديد ملكيتها للقطاعات (العام والخاص والمختلط) والتي كانت كالتالي :-

جدول (4)

واقع عائدية المرافق السياحية في العراق

القطاع الخاص المحلي فقط	القطاع العام	القطاع المختلط خاص و عام
في محافظة بغداد عدد الفنادق 294	فندق الرشيد	فندق بابل / بغداد
في محافظة كربلاء عدد الفنادق 602	فندق نينوى ووبروي وفندق الموصل	فندق المنصور / بغداد
في محافظة النجف عدد الفنادق 247	فندق الحضرة في الموصل	فندق بغداد/ بغداد
محافظة البصرة عدد الفنادق 56	فندق بابل في الحلة	فندق فلسطين/بغداد
محافظة كركوك عدد الفنادق 36	فندق كربلاء السياحي	فندق عشتار / بغداد
في محافظة ذي قار عدد الفنادق 12	فندق النجف السياحي	فندق السدير / بغداد
في محافظة واسط عدد الفنادق 9 عدد المجمعات للشقق 1	مجمع عين تمر في كربلاء	فندق آشور /الموصل
في محافظة ميسان عدد الفنادق 10 فندق	جزيرة بغداد السياحية.	فندق البصرة / البصرة
في محافظة المثنى 9 فندق	جزيرة الاعراس السياحية	شركة الاستثمارات الوطنية السياحية ومرافقها في بغداد ، البصرة، ميسان، واسط ،النجف،بابل
في محافظة بابل 8 فندق	بحيرة الجادرية	شركة السندباد / البصرة
في محافظة القادسية عدد الفنادق 7	بحيرة الحبانية	شركة مصيف اشكي/دهوك
	مجمع المدائن السياحي	المدينة السياحية في سد الموصل
المجموع العام للفنادق 1291	المجموع الكلي 12 مرفقا سياحيا	المجموع الكلي 12 مرفقا سياحيا
المجموع العام لمجمعات الشقق 1		
المجموع العام لمجمعات الدور 0		
الكلي 1292 لغاية عام 2015		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من هيئة السياحة قسم التخطيط ، قسم الخدمات الفندقية ، قسم التفتيش الفندقي ، بغداد 2016 .

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء التجارة ، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة 2015 بغداد، آب 2015 .

المرافق السياحية العائدة للقطاع العام

- بلغ المجموع الكلي للمرافق السياحية العائدة ملكيتها إلى القطاع العام 12 مرافقاً سياحياً يشير واقعها كما يأتي :-
- فندق الرشيد مستثمر من قبل شركة المكاء العراقية من قبل مستثمر عراقي الجنسية باسم تجاري لشركة وريال توليب ، أما فندق نينوى ووبروي وفندق الموصل مستثمران من قبل شركة سومر بنسبة مساهمة لشركة كردية 51% و49% مساهمات وبالنسبة لفندق الحضر في الموصل حالياً الفندق مهجور بسبب سيطرة التنظيم الإرهابي (داعش) للمدينة .
- فندق بابل في الحلة كان من المفترض ان يعرض للاستثمار ولكن بسبب الأوضاع الأمنية والتهجير تم استغلاله من قبل النازحين منذ نيسان 2014.
- فندقي كربلاء السياحي والنجف السياحي / كلاهما مؤجرين.
- جزيرة بغداد السياحية / مستثمرة من قبل شركة تاج الوسام العراقية تبلغ مساحتها الكلية حوالي (500) دونم والطاقة الاستيعابية لها هي (20.000) زائر يوميا وبكثافة تقدر بـ (63) م للزائر.
- جزيرة الأعراس السياحية / تبلغ مساحة المرفق 680 دونم المساحة المستغلة من قبل الهيئة السياحية 70 دونم فقط والباقي متجاوز عليه من قبل الأهالي وكذلك هنالك جزءا خصص لوزارة الدفاع لواء 56 المكلف بحماية المنطقة الخضراء وتحتوي على مجمعين هما مجمع الأعراس و مجمع الخضراء .
- بحيرة الجادرية / تبلغ مساحتها 200 دونم مستثمرة حالياً من قبل شركة اليمامة العراقية .
- المدينة السياحية في الحباينة غير مؤهلة حالياً.
- مجمع المدائن السياحي / المجمع معروض للاستثمار وغير مؤهل حالياً .

المرافق السياحية العائدة للقطاع الخاص

ويتضح من خلال البيانات أعلاه إن المرافق السياحية العائدة للقطاع الخاص كانت تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي عدد الفنادق الذي بلغ عام 2015 (1296) حيث شكلت نسبة القطاع الخاص من المرافق السياحية (98.8%) احتلت محافظة بغداد أعلى نسبة بلغت (46.5%) تليها محافظة بغداد بنسبة (23.1%) تليها محافظة بنسبة (19.1%) ثم محافظة البصرة بنسبة (4.3%) من إجمالي عدد الفنادق .

المرافق السياحية العائدة للقطاع المختلط

بلغ المجموع الكلي للمرافق السياحية (12) مرافقاً سياحياً العائدة ملكيتها إلى القطاع المختلط بعد إن تحولت إلى شركات مساهمة مختلطة (القطاع العام متمثلاً بهيئة السياحة والقطاع الخاص) وكما ذكرنا في الفصل الأول من الدراسة إن هيئة السياحة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وبالتالي فإن شركات الفنادق تعتبر من شركات التمويل الذاتي وتوزع رواتب العاملين فيها من الشركات وليس من الدولة .

المبحث الثاني : واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع السياحي

في مطلع ثمانينيات القرن الماضي تم التعاقد مع شركات عالمية لإدارة الفنادق السياحية الكبرى التي تم إنشاؤها مقابل نسب محددة من الإيرادات وكانت مدة العقد حينها تتراوح بين (7-10) سنوات ونتيجة لما مر به العراق من ظروف سياسية ودخوله سلسلة من الحروب والعقوبات الدولية تأثر اقتصاده ولم يقتصر التأثير على القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني (الصناعي والزراعي) بل امتد إلى الأنشطة الأخرى، لقد كان التوسع في القطاع العام أكبر من إمكانية الدولة مما أدى إلى صعوبة السيطرة على جميع هذه المشاريع التي شملت جميع الأنشطة الاقتصادية التي نافست وقيدت القطاع الخاص مما قاد إلى تحمل الدولة أعباء مالية كبيرة في التمويل وقاد إلى حالة التضخم الإداري والترهل الوظيفي ووجود حلقات إدارية فائضة الذي انعكس سلباً على إنتاجية العامل وبالتالي تحمل الحكومة أعباء رواتبهم الوظيفية والتقاعدية كذلك قاد التوسع في مشاريع القطاع العام إلى الحاجة لعملة أجنبية بأجور مرتفعة من العملات الأجنبية بالرغم من مرور البلد بأزمة اقتصادية⁽⁴⁰⁾ وبالتالي قيام الدولة حينها ببيع مشاريعها الإستراتيجية للقطاع الخاص أو مشاركتها وكان القطاع السياحي جزءاً من عملية التحول حيث نشأ حينها القطاع السياحي المختلط بعد صدور قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم 618 في 1988/8/8 والذي تم بموجبه حل مديرية السياحة العامة وتصفية منشآتها ومرافقها السياحية وتوزيعها على دوائر الدولة الأخرى خاصة بعد إن تركت الشركات العالمية مثل (الشيراتون، ميرديان، نوفوتيل، ميليا، أوبروي) العمل في الفنادق الكبرى وغادرت العراق بعد إن قامت الدولة ببيع قسم من رأسمال بعض المنشآت السياحية إلى القطاع الخاص وإبقاء قسم من رأسمالها للدولة و تملك بعض المنشآت السياحية إلى المحافظات كلا حسب موقعه وإبقاء بعضها الآخر تحت إشراف الدولة والتي كانت بداية لنشوء القطاع المختلط والذي يعرف بأنه اندماج يتحقق بين القطاع العام والقطاع الخاص لإقامة مشاريع كبيرة تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها أهمية قصوى في انتعاش الاقتصاد القومي لأنها تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.⁽⁴¹⁾ لاسيما في ظل الأزمات المتلاحقة التي أثرت على أنشطة الاقتصاد العراقي ويبين جدول (5) رأسمال شركات القطاع السياحي المختلط وحصص كل من القطاع الخاص والدولة من رأسمالها والتي كانت كما يأتي :

جدول (5)

رأسمال شركات القطاع السياحي المختلط وحصصة كل من القطاع الخاص والدولة من رأسمالها

ت	اسم الشركة السياحية	رأسمال الشركة بالمليون دينار	نسبة حصة القطاع الخاص %	نسبة حصة القطاع العام %		
				نسبة حصة القطاع العام %	نسبة حصة هيئة السياحة %	نسبة حصة الدوائر الأخرى %
1	فندق بابل	1,350	54,92	45,42	38,42	6,66
2	فندق المنصور	2,923,2	54,37	45,635	38,135	7,5
3	فندق فلسطين	4,470	50,951	49,049	0,049	49
4	فندق عشتار	1,500	51,56	48,44	48,44	-----
5	فندق بغداد	3,844,8	52,65	47,35	37,35	10
6	فندق السدير	1,239	51,593	48,407	38,407	10
7	فندق اشور / الموصل	376	57,164	24,836	41,7	1,136
8	شركة فندق البصرة	84	51,2	48,8	38,8	10
9	شركة الاستثمارات السياحية	5,437	27,4	72,6	6,6	66
10	شركة المدينة السياحية في سد الموصل	240	58,45	41,55	36,55	5
11	شركة السندباد في البصرة	800	55	45	45	-----
12	شركة مصيف اشكي	1800	29,8	70,2	70,2	12

المصدر: وزارة السياحة والآثار، هيئة السياحة، قسم التخطيط والمتابعة والدراسات ومديرية المرافق السياحية، قسم الشركات السياحية المختلطة، بغداد، 2016.

الفصل الثالث

قدرة الاستثمار السياحي في تنشيط الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق

لقد كان لهيمنة الحكومة على جميع أنشطة الاقتصاد العراقي دورا كبيرا في إضعاف القطاع الخاص وتحجيمه مما أدى إلى تقليص فرص العمل وإغلاق الكثير من الأعمال التي يوفرها القطاع الخاص حيث يمتلك الاقتصاد العراقي قطاعاً عاماً كبيراً يهيمن على معظم القطاعات الاقتصادية تعرضت أغلب مؤسساته بعد إحداث التغيير لأعمال النهب والتخريب مما أدى إلى توقفها بشكل كامل أو جزئي، ولم يكن بالإمكان تأهيل هذه الشركات لأسباب عديدة من أهمها عدم تخصيص الموارد المالية الكافية لهذا الغرض وبعد تغيير النظام السياسي الحاكم عام 2003 والتحول نحو اقتصاد السوق بدأت الدولة بالسير نحو تفعيل كافة الآليات التي تسعى لإسناد هذا التحول وكان من بينها تفعيل دور القطاع الخاص والشراكة مع القطاع العام وتحقيق التكامل بينهما حيث جاء في المادة 25 من الدستور العراقي عام 2005 على إن :- ((الدولة تكفل إصلاح الاقتصاد العراقي وفقاً للأسس الاقتصادية الحديثة من أجل ضمان الاستثمار الكامل لموارده وتنوع مصادره وتشجيع وتنمية القطاع الخاص)) .

لقد وضعت الحكومة العراقية إستراتيجية لتطوير قطاع خاص وطني متكامل بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة وخلق فرص عمل بعد أن أدركت الحكومة الحاجة الملحة في أن تسير باتجاه التحول لآلية السوق الذي يتحقق بإعادة إنعاش القطاع الخاص بعد أن أصبحت الغالبية العظمى من شركات القطاع العام ذات إنتاجية منخفضة وكلف تشغيلية عالية وعزلة عن الأسواق العالمية والإقليمية واستنزافاً كبيراً من موارد موازنة الدولة كرواتب وأجور العاملين فيها وإنها بحاجة إلى تحديث وتكامل مع القطاع الخاص بهدف زيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية كما ونوعاً مع الإشارة إلى إن عملية إعادة وتأهيل هيكلية شركات القطاع العام هي بحد ذاتها عملية توفير فرص كبيرة للقطاع الخاص (42) ومما لا شك فيه إن الاهتمام بالمرافق السياحية وخدماتها وتطويرها لم يعد يقع ضمن مسؤولية الدولة فقط بعد أن شهد دور الدولة تغيراً واضحاً في انحساره إلى حد ما في النشاط الاقتصادي وتوزيع الوظيفة الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص. ويتميز القطاع الخاص في العراق بامتداده وعمقه التاريخي الذي قد يصل إلى أكثر من قرن مضى، وقد عرف عن هذا القطاع قدرته على مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية والتكيف معها، وعلى الرغم من إن هذا القطاع قد اكتسب شهرة وسمعة جيدة في المجال الصناعي، إلا أنه مع ذلك دخل العمل في الكثير من القطاعات ومنها السياحي، ولأن الدولة سابقاً لم تعطه الفرصة أو المجال الكافي لممارسة نشاطه في مجال السياحة على مستوى تملك أو إدارة المرافق السياحية، إلا أنه دخل أو مارس العمل في جزء من هذا القطاع من خلال الشركات السياحية واخذ على عاتقه عملية تنظيم السفريات السياحية داخل العراق وخارجه. إن أهمية دور القطاع الخاص في دعم القطاع السياحي وتنشيطه لا سيما في ظل المتغيرات الجديدة التي تؤكد على إن التوجهات الاقتصادية في العراق تتجه نحو تبني اقتصاد السوق الذي يقوم على القطاع الخاص ومنحه المبادرة والعمل والدخول بقوة لممارسة دوره المهم في النشاط الاقتصادي ومن ضمنه النشاط السياحي. وفي ضوء الواقع الجديد والتحجيم الذي عانى منه القطاع الخاص سابقاً فإن الأجدى أن يعطى اليوم الأهمية التي يستحقها في الاقتصاد بقطاعاته المختلفة كافة، وفي مجال السياحة تحديداً (43) وبالرغم من وجود معوقات تقف اليوم في طريق تطوير القطاع السياحي والتي يقف في مقدمتها عدم الاستقرار الأمني وضآلة حجم التمويل اللازم لتطوير هذا القطاع وافتقار النشاط السياحي في العراق إلى العديد من مقومات نجاحه ودعمه. إلا إن هذه الإشكاليات من الممكن تخطيها وحلها مستقبلاً. إن المطلوب اليوم وضع إستراتيجية قابلة للتطبيق على أرض الواقع تعمل على إعمار المرافق السياحية وإعادة تأهيلها والترويج لها من خلال الاعتماد على الاعلام، و إن هناك مناطق ومواقع معروفة في العراق يمكن استغلالها وجعلها من أفضل المواقع

السياحية في العالم مثل بحيرة ساوة في السماوة ومناطق الاهور في المحافظات الجنوبية وكذلك المحافظات التي عرفت كمراكز دينية مقدسة والمواقع السياحية في شمال العراق التي وهبها الله كل مقومات السياحة وهي بحاجة إلى تنظيم وبناء الفنادق والمرافق الخدمية المكتملة لا سيما وان العراقيين وتحديداً منذ عام 2003 وجدوا فيها ضالتهنم للترويج عن النفس في ظل ظروف امنية غاية في الخطورة. ومن اجل هذا تقع على القطاع الخاص مسؤولية النهوض بهذا القطاع والتعاون المشترك مع مؤسسات الدولة المعنية من اجل تهيئة المناخ المطلوب لجذب السياح والاهتمام بنوعية المنشآت والخدمات السياحية وتطوير الكفاءات العراقية العاملة في القطاع السياحي وتنمية مهاراتهم مما يقع على عاتق المسؤولين في السياحة والآثار استيعاب المستثمرين العراقيين ورجال الأعمال ومنحهم الفرص الكفيلة بإعادة تأهيل المنشآت السياحية. (44) ان الاستثمارات الخاصة المحلية من الممكن ان تساهم في تطوير السياحة من خلال بناء الفنادق و القرى السياحية والمرافق الخدمية كذلك العمل على إنشاء وتطوير الشركات السياحية. وانطلاقاً من التشابك القطاعي الأمامي والخلفي بين القطاعات الاقتصادية فان النهوض بالقطاع السياحي يمكن ان يقود إلى تنشيط القطاعات الإنتاجية والخدمية و تأثير ذلك على سوق العمل والتخفيف من مشكلة البطالة ولاسيما وان القطاع الخاص قد اثبت كفاءة متميزة في إدارة المشاريع، لذلك نرى ان النشاط الاستثماري في السياحة العراقية نشاط واعد ومطلوب وهو بدوره يمكن ان يفتح فرصاً استثمارية كبيرة قادرة على المنافسة.

المبحث الأول: مدى نجاح الشراكة في تحقيق الأرباح عبر الاستثمار السياحي أولاً : صافي الأرباح والخسائر للفنادق ومجمعات الإيواء السياحي للمدة من 2004 ولغاية 2015 جدول (6)

صافي الأرباح والخسائر للفنادق ومجمعات الإيواء السياحي للمدة من 2004 ولغاية 2015

(المبالغ بالمليون دينار عراقي)

السنة	عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي	مجموع الإيرادات	معدل التغير السنوي	مجموع المصروفات	معدل التغير السنوي	صافي الأرباح والخسائر للفنادق ومجمعات الإيواء السياحي
2004	838	46655	-----	13879	-----	32776
2005	715	34224	-26.6	13049	-6.0	21175
2006	505	48740	42.4	10514	-19.4	38226
2007	492	63768	30.8	11744	11.7	25024
2008	-----	-----	-----	-----	-----	-----
2009	662	119035	36.6	23446	41.3	95589
2010	751	144854	21.7	30172	28.7	114682
2011	929	176273	21.7	53471	77.2	122802
2012	1084	211492	20.0	64943	21.5	146549
2013	1267	261392	23.6	69390	6.8	192002
2014	-----	-----	-----	-----	-----	-----
2015	1296	417199	26.3	99975	20.2	317224

المصدر: - الأعمدة رقم 1 و 2 و 4 وزارة التخطيط ، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لعام 2013 و 2015.
- الأعمدة رقم 3 و 5 و 6 من إعداد الباحثة في الجدول ل اعلاه .

تبين لنا بيانات جدول (6) ومن خلال احتساب صافي الأرباح والخسائر للفنادق ومجمعات الإيواء السياحي للمدة من 2004 ولغاية 2015 ان الأرباح التي حققتها الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي خلال مدة البحث والتي بدأت تزداد منذ عام 2009 بلغت (95589) مليون دينار لتصل عام 2015 إلى (317224) لم تلبى مستوى الطموح ويعزى السبب في ذلك إلى عدة عوامل من أهمها تأثر الاقتصاد العراقي بصورة عامة بمجمل الظروف السياسية والأمنية التي كان لها الأثر البالغ على أداء جميع قطاعاته من بينها القطاع السياحي الذي كان له نصيباً من المعاناة التي أثرت على عائداته وأرباحه وأحواله البنوية فعلى الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعتبارها مصدراً للدخل لتنويع الاقتصاد الوطني في معظم دول العالم إلا ان هذا الدور مازال محدوداً في العراق رغم توافر العديد من المقومات والموارد السياحية الطبيعية والتاريخية والآثارية والدينية بها إذا ما قورنت بالكثير من الدول النامية والمتقدمة ، حيث نلاحظ ضآلة الإيرادات السياحية بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي وربما تعود أسباب هذا التراجع حول جدوى وفعالية السياسات والخطط السياحية المعمول بها في العراق ومعوقات تنفيذها وعدم وجود إستراتيجيات للتنمية السياحية فضلاً عن ضآلة التخصيصات الاستثمارية المقررة من قبل الموازنة العامة للدولة وكذلك فإن درجة الاستقرار السياسي وتحقيق الأمن وتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية للدولة بالأحرى يعد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الحركة السياحية ومن ثم على الإيرادات المتولدة من السياحة. لان الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة يمكن ان يؤدي إلى تنمية الحركة السياحية في عموم القطر وبالتالي يؤدي زيادة تدفق الموارد المالية للدولة من العملة الأجنبية مما يزيد قدرتها على الإتفاق في مجالات الاستثمار والخدمات الاجتماعية المختلفة بالإضافة إلى تنمية وخلق علاقات تجارية وسياسية بين الدولة ودول العالم الأخرى .

ثانياً : الأرباح والخسائر لشركات الفنادق والمدن السياحية للقطاع المختلط
يبين جدول (7) حركة تشغيل شركات القطاع السياحي المختلط و التي توضح الأرباح والخسائر لشركات الفنادق والمدن السياحية للقطاع المختلط للمدة من 2004 ولغاية 2013 وكما يأتي :-

جدول (7)

الأرباح والخسائر لشركات الفنادق والمدن السياحية للقطاع المختلط للمدة من 2004 ولغاية 2013
(المبالغ بالمليون دينار عراقي)

السنة / الشركة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
فندق المنصور	2,125	1,314	688	*(1,675)	149	136	306	26	1,590	(953)
فندق عشتار	6,424	(815)	(2,934)	(1,364)	(886)	(863)	(1,690)	739	2,147	1,983
فندق فلسطين	4,228	183	(249)	(934)	(724)	(1,159)	(365)	(62)	(162)	2,238
فندق بابل	391	(122)	(416)	(760)	(539)	(157)	(349)	(38)	11	5
فندق بغداد	1,399	1,395	2,046	(208)	(531)	(833)	208	(833)	(377)	1,122
فندق السدير	813	2,221	106	(1,307)	3	342	247	267	(446)	(37)
فندق اشور	(35)	(45)	(46)	(41)	(36)	(11)	(70)	(21)	41	(25)
المدينة السياحية سد الموصل	(107)	(119)	(51)	210	(62)	(100)	(261)	(346)	110	3
الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية	673	630	577	(848)	413	518	843	668	1,369	1,180

شركة فندق البصرة
وجود دعوى قضائية من الفندق على الشركة المستثمرة لفسخ العقد ولم يستلم أي أرباح

جزيرة لسندباد السياحية
لم تحقق أي ربح لتوقفها عن العمل منذ عام 2003 وحتى الآن والشركة معلنة للاستثمار

شركة مصيف انشكي
لم ترد أي أرباح بسبب موقع الشركة ضمن إقليم كردستان وهناك مخاضات لاعادة اسهم الشركة

المصدر: هيئة السياحة ، قسم التخطيط والمتابعة ، شعبة الدراسات والبحوث والدراسات ، بغداد 2016 .
*الارقام داخل الأقواس تمثل الخسارة .

كذلك ومن خلال تتبعنا لحركة تشغيل شركات القطاع السياحي المختلط خلال مدة البحث والمبينة في الجدول (7) لاحظنا ان هنالك تفاوت في مستويات التشغيل من أرباح بسيطة لا تلي الطموح المرجو منها حيث سجلت أعلى الأرباح لعام 2013 شركة فندق فلسطين بلغت (2,382) مليون دينار عراقي وسجلت أقل الأرباح لعام 2013 المدينة السياحية في سد الموصل بلغت (3) مليون دينار عراقي إلى خسائر جسيمة تنهك المرفق السياحي فقد سجلت شركة فندق المنصور أعلى خسارة عام 2013 بلغت (953) مليون دينار عراقي وأقل خسارة كانت قد سجلتها شركة فندق آشور بلغت (25) مليون دينار عراقي وغالبا ما كانت الخسائر اكبر خلال مدة البحث لشركات القطاع المختلط ويعود السبب في ذلك إلى ضعف إدارة هذه الشركات وضعف الأداء الفندقي وفشل التأهيل الحكومي وعدم قدرة الشركات السياحية المختلطة من وضع سياسات رشيدة في عمليات التسويق والترويج وتسرب اغلب الكوادر المهنية المدربة من العمل في الشركات لتدني إيراداتها وبالتالي انخفاض الأجور والمزايا الممنوحة لهم كذلك تحمل الشركات أعباء مالية كبيرة نتيجة تردي خدمات الكهرباء بعد 2003 في دفع فواتير الكهرباء والوقود وارتفاع نسب ضرائب الدخل والمبيعات على الشركات أضف إلى ذلك ظروف البلد الأمنية التي لا تزال تؤثر على مجمل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ومن بينها القطاع السياحي . مما يشير واقع الحال إلى الاتجاه نحو الاستثمار والإدارة السياحية العالمية للفنادق السياحية الكبرى للحفاظ على ديمومتها كصروح سياحية وملاذ للسياحة الوافدة والداخلية .

ثانياً : شركة فندق بابل إحدى نماذج تفعيل الشراكة الناجحة

لقد كان من بين الشركات السياحية المستثمرة الناجحة هي شركة فندق بابل الذي تم استثماره من قبل شركة الإيباء وبادارة عالمية من قبل شركة (ورويك) أنموذجا ناجحا حيث لوحظ دور الاستثمار من خلال التأهيل العالي المستوى والإدارة العالمية وتطوره تطور عمودي نوعي من خلال درجة التصنيف الفندق من 4 نجوم إلى مطاف الـ5 نجوم وأكثر حيث يعتبر من فنادق الدرجة الممتازة وكذلك ارتفاع قيمة أسهمه في سوق العراق للأوراق المالية كما تناولناه في فقرة سابقة حيث يعتبر مردود آخر يرفع من قيمة المرفق السياحي وشهرته وتشغيله حيث يعتبر من الفرص الاستثمارية الناجحة كونه احد الصروح السياحية الفندقية في العراق (45) مما يقودنا إلى الاستنتاج بأن التوجه نحو الاستثمار في شركات القطاع السياحي المختلطة وفق معايير معتمدة عالميا يعد أداة مهمة وفاعلة في تطوير الفنادق الكبرى للقطاع المختلط التي تعتبر من ارقى الفنادق في العراق ودفعها إلى الأمام وتحقيق الإيرادات العالية وبالتالي تنويع موارد الاقتصاد العراقي في ظل التوجه الاقتصادي الجديد وتفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص وان استمرار التوجه الاستثماري في شركات القطاع السياحي المختلط الأخرى هو ذو جدوى اقتصادية مريحة وبالتالي فان تحقيق هذه الإيرادات السياحية تثبت قدرتها في تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص مما يعكس إيجابا على الاقتصاد العراقي .

المبحث الثاني : تنشيط القطاع المالي من خلال حركة الاستثمار السياحي في ظل الشراكة
 أولاً : الاستثمار الأجنبي السياحي في سوق العراق للأوراق المالية (الاستثمار غير المباشر) تعتبر شركات القطاع السياحي والفندقي من أولى الشركات المختلطة (قطاع عام وخاص) التي دخلت سوق العراق للأوراق المالية وكانت بداية الشراكة الحقيقية حيث بلغت نسبة الأسهم الحكومية في شركة الاستثمارات السياحية 79% من رأس مال الشركة البالغ (1900) مليون دينار كما بلغت نسبة الأسهم الحكومية لفندق فلسطين 51% من رأس مال الشركة البالغ (2250) مليون دينار كأعلى نسبة من بين فنادق القطاع المختلط وكانت نسبة الأسهم الحكومية للمدينة السياحية في سد الموصل 36.5% من رأس مالها البالغ (20) مليون دينار عراقي وكما هو مبين في الجدول التالي :

جدول (8)

رأسمال شركات القطاع المختلط المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للقطاع الفندقي والسياحي

ت	اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأسمال الشركة لشهر ك 2007/1 بالمليون دينار	نسبة الأسهم الحكومية (%)
1-	الاستثمارات السياحية	1978	1900	79.33%
2-	فندق فلسطين	1989	2250	51%
3-	فندق عشتار	1989	1000	48.44%
4-	فندق آشور	1989	188	43%
5-	فندق بغداد	1989	1922	47.35%
6-	فندق المنصور	1989	1008	487-
7-	فندق بابل	1990	900	38.42%
8-	المدينة السياحية في سد الموصل	1990	20	36.55%
9-	فندق السدير	1990	354	48.408%

المصدر: تقرير سوق العراق للأوراق المالية ، دور أسواق المال في تعزيز فرص الاستثمار ، بغداد ، 2010 ، ص 4

أصدرت هيئة الأوراق المالية في عام 2007 تعليمات سمحت بموجبها تداول غير العراقيين في سوق العراق للأوراق المالية حيث بدأ حجم التداول (بيع وشراء) بالتزايد منذ عام 2009 انسجاماً مع التعليمات أعلاه ويتضح من خلال بيانات الجدول (9) انه قد شهد عام 2014 انخفاضاً في قيمة مشتريات الأسهم لغير العراقيين البالغ (112548.1) مليون دينار إذا ما قورن بعام 2013 والبالغ (1149808.5) وبمعدل تغير سنوي سالب (90.2%) ، كذلك شهد عام 2014 انخفاضاً أيضاً في قيمة مبيعات الأسهم من قبل غير العراقيين البالغ (82483.2) مقارنة بعام 2013 والبالغ (169654.9) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (51.4) لتتخفف قيمة صافي الاستثمار الأجنبي لعام 2014 عن عام 2013 بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (96.9%) ويعزى سبب الانخفاض إلى الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي مر بها العراق خلال عام 2014 كما بلغ المعدل السنوي لصافي الاستثمار الأجنبي 284 مليار دينار للفترة 2011-2014 من حجم التداول الكلي وفق ما مبين في جدول (9)

جدول (9)

تداولات غير العراقيين في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2011-2014

السنة	حجم التداول الكلي (مليون دينار)	حجم المشتراة من قبل غير العراقيين	معدل التغير (شراء) %	حجم التداول المباع من قبل غير العراقيين	معدل التغير (بيع) %	صافي الاستثمار الاجنبي	معدل التغير (صافي الاستثمار) %
2011	941198.2	176499.3	180.7	48847.8	487.2	127651.5	133.9
2012	893825.2	54047.7	-69.4	56085.2	14.8	-2037.5	-----
2013	2840220.4	1149808.5	2027.4	169654.9	202.5	980153.6	-----
2014	898316.0	112548.1	-90.2	82483.2	-51.4	30064.9	-96.9

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير عن تداول غير العراقيين في سوق العراق للأوراق المالية ، 2014 ، بغداد ، مجلس الوزراء ، هيئة الأوراق المالية ، إصدار دائرة البحوث والدراسات .

ثانياً : تداول اسهم شركة فندق بابل في السوق المالي إحدى نماذج تفعيل الشراكة الناجحة

نكرنا في أعلاه الانخفاض الذي حصل في عام 2014 في قيمة مشتريات ومبيعات الأسهم من قبل غير العراقيين في سوق العراق للأوراق المالية مقارنة بعام 2013 ، إلا انه من المثير للانتباه على الرغم من الانخفاض الحاصل في حجم التداول للأسهم عام 2014 إلا انه لوحظ خلال العام المذكور تم التداول شراء غير العراقيين على أسهم (67) شركة في السوق احتلت فيها شركة فندق بابل المرتبة السابعة من بين العشر شركات الأولى في حجم التداول الكلي لغير العراقيين بنسبة (23.4%) مما أدى بدوره إلى زيادة نسبة صافي الاستثمار الاجنبي بنسبة (15.4%) من حجم تداول الشركة الكلي والبالغ (11379.2) مليون دينار وصافي الاستثمار الاجنبي البالغ (1756.9) احتلت فيه شركة فندق بابل المرتبة السادسة ويعود سبب الارتفاع في قيمة السهم للفندق أعلاه للتأهيل العالي المستوى والإدارة العالمية له مما يقودنا بالاستنتاج إلى إن الاستثمارات السياحية في مجال الاستثماري المالي من الممكن أن تؤدي إلى تحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص في حال تخطي الاقتصاد العراقي الأزمات التي يمر بها وكما مبين في جدول (10) .

جدول (10)

تداول غير العراقيين للأسهم حسب الشركات ومساهمتها في زيادة صافي الاستثمار الاجنبي لعام 2014

ت	اسم الشركة	حجم التداول الكلي	حجم التداول (شراء) مليون دينار	النسبة إلى الكلي	حجم التداول (بيع) مليون دينار	صافي الاستثمار الاجنبي	نسبة صافي الاستثمار الاجنبي إلى حجم التداول الكلي
1-	المعمورة العقارية	12146	8320.9	%68.5	3804.3	4516.6	%37.2
2-	بغداد الغازية	21593.0	14035.0	%65.0	8516.5	5518.5	25.6
3-	مصرف الائتمان	28149.0	16145.6	%57.4	-----	-----	-----
4-	مصرف بغداد	53880.0	22966.9	%42.6	7210.0	15756.9	%29.2
5-	المصرف الأهلي	25720.0	8489.8	%33.0	5524.1	2965.7	%11.5
6-	المصرف الإسلامي	75301.0	24442.9	%32.5	11.0	24431.9	%32.4
7-	فندق بابل	11379.0	2662.5	%23.4	905.6	1756.9	%15.4
8-	مصرف المنصور	12422.0	2573.0	%20.7	-----	-----	-----
9-	مصرف الخليج	149809.0	4247.4	%2.8	-----	-----	-----
10-	مصرف كوردستان	95390.0	1546.5	%1.6	-----	-----	-----

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير عن تداول غير العراقيين في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2014، مصدر سابق.

الفرص الاستثمارية المستقبلية في كافة القطاعات عامة والقطاع السياحي خاصة والتي يمكن أن تساهم خلق الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يتنوع الاقتصاد العراقي من حيث مصادره الطبيعية والبشرية والمكانية فضلا عن بنيته القطاعية الاقتصادية وبما يمثل بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار حيث يمتلك العراق عناصر جذب متنوعة تعكس تعدد وتنوع الفرص الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية وفي جميع المجالات حيث لا يوجد أي قطاع في العراق إلا ولديه حاجة ماسة للاستثمار وإن فرص الاستثمار فيه مختلفة ومتعددة من حيث النوع والحجم والنطاق والهيكل وان هنالك رغبة حقيقية من الجهات المختصة لاستقطاب المستثمرين الذين يرغبون بالمساهمة الايجابية في تحقيق الازدهار ر للاقتصاد العراقي وتلبية احتياجات الشعب العراقي المتنوعة والمتزايدة وتوفير مستوى لائق للحياة ، وحسب ما أعلنته الخارطة الاستثمارية لعام 2016 المقررة من قبل مجلس رئاسة الوزراء - الهيئة الوطنية للاستثمار والتي تصبو ان تأخذ على عاتقها مهمة إعادة اعمار العراق وبناءه من خلال استضافة رؤوس الأموال العراقية والعربية والأجنبية لتساهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى مفاصل الاقتصاد العراقي المتحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق حيث المنافسة وتكافؤ الفرص وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص، تشمل الخارطة الاستثمارية أكثر من 750 فرصة تغطي جميع القطاعات الاقتصادية. وكما هو مبين في جدول (11) وبضمنها الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع السياحي لعام 2016 بواقع 77 فرصة استثمارية تضم هذه الفرص مختلف الأنشطة السياحية موزعة على المحافظات والمدن والمناطق تفاعليتها في ملحق (1) وما لهذه المشاريع من آثار على تنشيط كافة القطاعات الاقتصادية من خلال ارتباطاتها معها ومن جميع الاتجاهات وما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية مباشرة وغير مباشرة ليكون القطاع السياحي واحدا من أدوات تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث تعد الفرص الاستثمارية المطروحة اعلاه فرصا حقيقية للشراكة بين القطاعين من خلال الاستثمار في المشاريع السياحية في جميع أنحاء العراق (46).

جدول (11)

الفرص الاستثمارية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية وبضمنها قطاع السياحة لعام 2016

ت	القطاع	عدد الفرص الاستثمارية المتاحة	الملاحظات
1-	قطاع النفط والغاز	16	13 فرصة متاحة في قطاع المصافي والنفط والغاز + 3 فرص متاحة في قطاع النفط
2-	قطاع الكهرباء	29	12 فرصة متاحة لمشاريع المضخات الحرارية والغازية المستقبلية + 17 فرصة لمشاريع تحويل المحطات الغازية ذات الدورة البسيطة إلى محطات غازية مركبة والمتوقع دخولها للأعوام 2018-2020
3-	قطاع الاتصالات	6	
4-	قطاع الصحة	123	
5-	قطاع البيئة	5	
6-	قطاع الإسكان والبنى التحتية	110	47 فرصة متاحة لقطاع الإسكان + 63 من قبل هيئات الاستثمار
7-	قطاع النقل	15+	12 فرصة متاحة للشركة العامة للسكك الحديدية + 1 للشركة العامة لموانئ العراق + 2 فرصة متاحة للمنشأة العامة للطيران المدني العراقي
8-	قطاع الصناعة والمعادن	111+ 2	34 فرصة متاحة (+ 11 المشاريع الإستراتيجية لإنتاج الاسمنت و 66 فرصة للصناعات المقترحة 66 يتم تمويلها من قبل المستثمرين 100 %) مقترح من قبل وزارة النقل
9-	قطاع السياحة	77+	77 فرصة متاحة في جميع المحافظات موزعة كما يلي (بغداد7،

			ديالى 3، صلاح الدين 5، واسط 5، بابل 4، الديوانية 3، ذي قار 7، كركوك 3، المثنى 2، النجف الاشرف 2، كربلاء المقدسة 9، ميسان 8، البصرة 19
10-	قطاع التربية والتعليم	27	10 فرص متاحة + 17 فرصة من قبل هيئات الاستثمار
11-	قطاع الخدمات	65+ إنشاء مجمع تجاري مقترح	21 فرصة متاحة من قبل الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية + 36 فرصة متاحة للشركة العامة للأسواق المركزية = 8 فرص متاحة للشركة العامة لتجارة السيارات
12-	قطاع الشباب والرياضة	150	148 فرصة متاحة+ 2 فرصة من قبل هيئات الاستثمار
13-	قطاع الزراعة	158	

متاح على الموقع الالكتروني المصدر: الموقع الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخارطة الاستثمارية في العراق لعام 2016
investpromo.gov.iq/.../the-national-investment-commission-completes-the-investment

الاستنتاجات

- 1- ان تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لها الأثر الإيجابي في زيادة الدخل القومي للاقتصاد العراقي وخلق فرص عمل جديدة من خلال إنشاء المشاريع السياحية مما يؤدي إلى تقليل عبء التوظيف على القطاع العام لاسيما مع الظروف الاقتصادية الراهنة .
- 2- ان الاستثمارات السياحية الخاصة المحلية والأجنبية المباشرة تعد من المصادر الرئيسية في الحصول على العملات الأجنبية إضافة إلى ماتحملة من مزايا كثيرة ولكن نلاحظ ان حجم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على ارض الواقع لا يرتقي إلى إحداث مشاركة حقيقية فاعلة لمحدودية دوره في النشاط الاقتصادي لأسباب عديدة أهمها عدم الاستقرار السياسي والأمني .
- 3- اقتصر المشاريع الاستثمارية السياحية للقطاع المختلط على مشاريع قائمة و ليست مشاريع جديدة .
- 4- من خلال استقرار عائدات المشاريع السياحية لاحظنا ان القطاع الخاص يشكل النسبة العظمى في إنشاء وإقامة المشاريع السياحية والذي يعد القلب النابض للقطاع السياحي مقابل نسبة قليلة من مشاريع القطاع العام والمختلط مما يقودنا بالاستنتاج إلى ان عملية تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص أصبحت ضرورة .
- 5- تعتبر تجربة الاستثمار السياحي لشركة فندق بابل المساهمة المختلطة تجربة ناجحة من خلال الإيرادات التي حققتها وارتفاع قيمة مبيعات أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية .

التوصيات

- 1- العمل على توسيع نطاق القطاع السياحي المختلط من خلال تفعيل الشراكة بين القطاعين وضرورة لنشاء مشاريع سياحية جديدة وتحقيق مبدأ العدالة في توزيع الاستثمارات السياحية بين المحافظات لاسيما تلك التي تتمتع ببيئة استثمارية مستقرة .
- 2- توفير بيئة استثمارية وتشريعية وأمنية تساهم بشكل فاعل في جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية
- 3- بهدف إحداث تنمية سياحية متطورة و الشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية في العراق وتطويرها يتطلب إجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانيات السياحية المتنوعة والفريدة في العراق وضمن مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية المختصة و تحسين واقع الخدمات السياحية وتوسيع حجمها من خلال خلق أجواء المنافسة بين القطاعين وإيلاء الاهتمام من قبل القائمين على رسم السياسة السياحية بأهمية دور الشراكة للقطاع السياحي خاصة وللإقتصاد الوطني عامة .
- 4- الاهتمام بالقطاع السياحي كونه يعد من القطاعات الأكثر أهمية في العراق بعد قطاع النفط كونه يعد نطفة دانم وغير ناضب يتصف بالديمومة والاستمرارية فيما لو وجه الاستثمار فيه بالشكل العلمي الصحيح والعمل على تفعيل أدوات الاستثمار الأخرى المتمثلة إصدار التشريعات بالصورة التي تساعد على انسياب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لتشجيع الاستثمار في المشاريع السياحية باتجاه الفرص الاستثمارية بسهولة ويسر. من خلال منح الإعفاءات الضريبية لشركات الاستثمار السياحي في بداية افتتاح المشاريع وتقديم القروض الطويلة الأجل .
- 5- العمل على تأهيل شركات الفنادق المختلطة وتشغيلها وإدارتها بالشكل الذي يحقق أعلى الأرباح ومشاركة شركات القطاع العام القائمة مع القطاع الخاص وإنشاء مشاريع مشتركة بين القطاعين.

المصادر والهوامش

- 1- دريد كامل ال شبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية ،الأردن 2009، ،ص 18.
- 2- إسماعيل الدباغ والهام خضير شبر ، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل ، إثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ،ص ص 136،134.
- 3- إسماعيل محمد علي الدباغ والهام خضير شبر ، الاقتصاد السياحي نظريات الاقتصاد الجزئي واستخداماتها في الاقتصاد السياحي الجزء الاول ، مطبعة الكتاب ، ط1، بغداد 2014 ص ص 24-25 .
- 4- محمد مطر، ادارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية ،دار وائل للنشر والتوزيع، ط5، عمان، الاردن، 2009 ص 75 .

5- J.Ashe Tourism investment as a Tool for Development and poverty Reduction New York,USA. 2008.p:3 .

6- بلاسم جميل خلف ، الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، بغداد ، 2013، ص 54 .

7- S K.H. Gisema ,cultural Research and challenge. Raltdge .London ,2001,p.63.

8- محمد مدحت جابر ، جغرافية السياحة والترويج ، مكتبة الانكلو المصرية ، القاهرة ، 2004 ، ص 7.

9- اباد عبد الفتاح النصور ، اسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية (مدخل مفاهيمي) ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى عمان ، 2008 ، ص 163.

10- خالد الراوي و آخرون ، نظرية التمويل الدولي ، عمان ، دار المناهج ط2 ، 2002 ، ص 20.

11- مؤيد عبد الرحمن الدوري ، ادارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الاردن ص 23.

12- مثنى طه الحوري و اسماعيل محمد علي الدباغ ، اقتصاديات السفر والسياحة ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، عمان ، 2001 ص ص 44-47.

13- علاء الدين عبد الوهاب ، برنامج التسويق السياحي، ورشة عمل في الجامعة السورية بالتعاون مع جامعة الدول العربية ،دمشق ص 15 .

14- World Tourism Organization "collection of Domestic Tourism Statistics" Madrid,1995,p11-12

15- رؤوف محمد علي الانصاري ، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار ، مصدر سابق، ص ص 21 - 22

16- ايسر ياسين ، الإطار المؤسسي للشراكة بين القطاعين العام والخاص ، جريدة الصباح ، 2015/12/19 متاح على الموقع الالكتروني www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=10641.

17- منظمة العمل العربية ، مؤتمر العمل العربي الدورة التاسعة والثلاثون ، القاهرة - جمهورية مصر العربية ، 2012 ، البند العاشر ، تكامل دور القطاعين العام والخاص في التنمية ص ص 8-9.

18- أحمد بوعشيق ، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب ، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء مميز في القطاع الحكومي ، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 4 .

19- Jason wakeam ,the five factors of strategic alliance, IVEY BUSINESS JORNAL , Improving the practice of management, IVEY management services ,may/ June, London ,Ontario 2003,p:4

20- الإطار المؤسسي للشراكة بين القطاعين العام والخاص ، مصدر سابق.

21- احمد بريهي علي ، الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي ، بيت الحكمة ، بغداد ، الطبعة الاولى ، ص 195.

22- منظمة العمل العربية ، مؤتمر العمل العربي، مصدر سابق، ص 6.

23- نبيل جعفر عبد الرضا ، الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق ، الحوار المتمدن ، العدد 3702 ، 2012 ، ص 11 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=304130> .

24- محمد سمير زكي ، نظام التشبيد والإدارة والتحول Bot، المركز الاستشاري الدولي للبحوث ، القاهرة ، 1999، ص 14.

25- وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية المصرية ، آليات العمل لمشروعات القطاع الخاص ، مشروع التطوير المؤسسي والتنظيمي لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي ، القاهرة ، 2002، ص 1.

26- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، اساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة ، الوراق للنشر والتوزيع ، ط1 عمان ، 2010، ص 302.

27- نبيل جعفر عبد الرضا ، مصدر سابق ، ص 2 .

28- عماد محمد علي عبد اللطيف ، سالم حسين سالم ، مشروعات البنية التحتية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص (إلية مقترحة للاقتصاد العراقي)، المؤتمر العلمي الثامن لكلية الإدارة والاقتصاد -جامعة بغداد بالتعاون مع المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية ، نيسان ، 2013، ص 418 .

29- أيهاب الدسوقي ، التخصصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1995، ص 15.

30- عماد محمد عبد اللطيف ، سالم حسين سالم ، مصدر سابق ، ص 419 .

31- محمد متولي دكروري محمد ، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية ، وزارة المالية ، قطاع مكتب الوزير الإدارة العامة للبحوث المالية ، مصر ، 2012، ص 16 .

32- علي توفيق الصادق ، جهود ومعوقات التخصص في الدول العربية ، معهد الدراسات الاقتصادية أبو ظبي ، 1995، ص 16

33- نبيل جعفر عبد الرضا ، مصدر سابق ، ص 2 .

34- عماد محمد علي عبد اللطيف ، سالم حسين سالم ، مصدر سابق ، ص 419 .

35- إبراهيم احمد إبراهيم ، آليات فض المنازعات والتحكم في عقود (toB)، مركز تحكيم كلية حقوق عين شمس ، القاهرة ، 2000، ص 17.

36- امل البشبيشي ، نظام البناء والتشغيل والتحويل (bto) سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد 35 ، تشرين الثاني ، 2004، ص ص (8-9).

37- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، اساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة ، مصدر سابق ص، ص 303-304.

38- عبد الرحمن سليم ، المفاهيم الاقتصادية والفنية للتنمية السياحية ، مجلة البحوث السياحية ، العدد السادس ، بغداد ، 1989، ص 36 .

39- الهام خضير شبر ، واقع السياسة السياحية في العراق (دراسة تحليلية ورؤيا مستقبلية) ، وقائع المؤتمر الوطني الاول والعلمي العاشر لكلية الإدارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية للمدة من 19-20 ايار الاقتصاد العراقي ، التحديات ، الفرص ، المستقبل ، بغداد ، 2010 ، ص 648.

40- اسماعيل محمد علي الدباغ وخالدة اسماعيل ، المركزية واللامركزية في ادارة القطاع السياحي في العراق ، بحث مقدم الى مؤتمر كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1993 ، ص 48.

41- منصور الزين ، تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2012، ص 21

42- جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، هيئة المستشارين ، استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030، مصدر سابق
43- ستار جبار البياتي، دور القطاع الخاص في تفعيل مرفق السياحة ، صحيفة المدى ، متاح على الموقع الالكتروني
<https://almadapaper.net/sub/11-543/p19.htm>

44- المصدر السابق نفسه

45- حسين علي مراد وآخرون دراسة معمقة بشأن عرض الفنادق المختلطة على شركات عالمية لادارتها وتشغيلها ، وزارة السياحة والآثار ، هيئة السياحة ، قسم التخطيط والمتابعة والدراسات ، بدون تاريخ.

46- موقع الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخارطة الاستثمارية في العراق لعام 2016 متاح على الموقع الالكتروني
investpromo.gov.iq/.../the-national-investment-commission-completes-the-investment

الملحق

ملحق (1)

الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع السياحة

ت	اسم المشروع	الموقع	الارض المخصصة للمشروع	المحافظة
1	بنائية متعددة الاغراض السياحية في الحبيبية	بغداد	1 دونم و 24 اولك	بغداد
2	مرسى و مطعم عائم	جانب الكرخ - جسر السنك	50-150م ²	بغداد
3	مرسى و مطعم عائم	جانب الرصافة - ابي نواس	50-150م ²	بغداد
4	مدينة العاب	الحسينية / قطعة 10م/6/30037	5 دونم و 11 اولك	بغداد
5	مدينة العاب	الحسينية / قطعة 20م/6/29847	16 دونم و 11 اولك	بغداد
6	مدينة العاب	الزهور / قطعة 10م/29851	50 دونم	بغداد
7	مدينة سياحية (ضفاف بحيرة حميرين)	خاتقين	288 دونم	ديالى
8	مدينة العاب	بلدروز/1/303 امام منصور	5 دونم	ديالى
9	مدينة العاب	جولاء/1334 العروبة	8 دونم	ديالى
10	مدينة العاب و كازينو	جولاء/15/111 كوشك	10 دونم	ديالى
11	مشروع سياحي	تكرت	3 دونم	صلاح الدين
12	مشروع سياحي	تكرت	6 دونم	صلاح الدين
13	مدينة العاب ترفيهية	بيجي	5 دونم	صلاح الدين
14	مدينة العاب ترفيهية	قضاء بلد	2,5 دونم	صلاح الدين
15	مدينة العاب ترفيهية	قضاء الشرايط	35 دونم	صلاح الدين
16	فندق الكوت السياحي	الكوت/5/41/39 الهورة	4 دونم	واسط
17	مدينة ترفيهية	الكوت/9/5/39 الهورة	1 دونم	واسط
18	فندق سياحي	الكوت/16/1066 الحاوي	1 دونم	واسط
ت	اسم المشروع	الموقع	الارض المخصصة للمشروع	المحافظة
19	منطقة سياحية	الكوت/1/38م الخاجية	15 دونم	واسط
20	فندق و مطعم	العزيزية/1/648 زوية الزرع	3 دونم	واسط
21	مدينة ترفيهية	العزيزية/1/1188 العشار	5 دونم	واسط
22	جزيرة بابل السياحية (المنهاوية)	شمال محافظة بابل وسط شط الحلة	850 دونم	بابل
23	مدينة العاب	المدحتية / الملاك/7 لرقم القطعة 1/2537	20 دونم	بابل
24	مدينة ترفيهية	ابي غرق / يوسفية / 9 / رقم القطعة 1/ 5276	7 دونم	بابل
25	مرسى زوارق	العقل / شهابية / 45 / رقم القطعة 272 / 1	4 دونم	بابل
26	مدينة ترفيهية	صدر اليوسفية / 1 / 2010 / م 18	17 دونم	الديوانية
27	مدينة ترفيهية	صدر اليوسفية 18م/9/6	10 دونم	الديوانية
28	مدينة ترفيهية	1م/9/3 ام الخيل	11 دونم	الديوانية
29	مدينة سياحية	مركز المحافظة	289 دونم	ذي قار
30	مدينة العاب	الديوانية	7,5 دونم	ذي قار
31	مدينة سياحية	الشرطة	2 دونم	ذي قار
32	مدينة يوخه السياحي	الشرطة	2000 دونم	ذي قار
33	مدينة سياحية	الجبايش	29 دونم	ذي قار
34	كورنيش و مرسى زوارق	البطحاء	6 دونم	ذي قار
35	منتزه الشعب السياحي	خارج التصميم الاساس - بلدية كركوك	169 دونم	كركوك
36	منتزه ساحة الاحتفالات	القطعة 6/296 م 39 تسعين - بلدية كركوك	15 دونم	كركوك
ت	اسم المشروع	الموقع	الارض المخصصة للمشروع	المحافظة
37	مدينة سياحية	القطعة 16م/522	150 دونم	كركوك
38	موقع بحيرة ساوه	المتنى	-	المتنى
39	منتزه و مدينة العاب	الرميثة / الوركاء	-	المتنى
40	فندق السلام	التجف الاشراف	19 دونم و 24 اولك	التجف الاشراف
41	انشاء كورنيش على جانبي النهر	ناحية العباسية	1 دونم	التجف الاشراف
42	مجمع سياحي	حي العباس طريق بغداد ق/30/9	4 دونم	كربلاء المقدسة
43	مجمع سياحي	حي النقيب ق/1/163 م 6	6 دونم	كربلاء المقدسة
44	مجمع سياحي	الحزام الاخضر ق/ 136 / م 51	50 دونم	كربلاء المقدسة
45	مجمع سياحي	الطريق الرابط ق/ 136 / م 4/ 51	20 دونم	كربلاء المقدسة

46	مجمع سياحي	ناحية الحر / ق/ 3 / 35520 / م 21 حيدرية	64 دونم	كربلاء المقدسة
47	مجمع سياحي	حي الرسالة / ق/ 3 / 58350 / م 61	46 دونم	كربلاء المقدسة
48	مجمع سياحي	ناحية الحر / ق / 90 / م 65 الحديريات	21 دونم	كربلاء المقدسة
49	مجمع سياحي	مركز المدينة / ق 137 / 229 / م 6 مخيم	4,5 دونم	كربلاء المقدسة
50	مجمع سياحي	قضاء الهندسية / ق / 47 / م 19 عوينات	8 دونم	كربلاء المقدسة
51	منتزه و مدينة العاب	مركز المدينة	30 دونم	ميسان
52	مدينة ترفيهية	قطعة 46 / 45 مقاطعة الموقع العسكري	55 دونم	ميسان
53	منتزه و مدينة العاب	مركز المحافظة / مركز المحافظة	55 دونم	ميسان
54	منتزه و مدينة العاب	قطعة 27 / 4180 / قضاء المجر الكبير	6 دونم	ميسان
ت	اسم المشروع	الموقع	الارض المخصصة للمشروع	المحافظة
55	منتزه و مدينة العاب	قطعة 14 / 1600 / ابو رمانة	7 دونم	ميسان
56	مدينة العاب و حديقة حيوانات	قطعة 47 / 13 / مركز المحافظة	6 دونم	ميسان
57	منتزه و مدينة العاب	بلدية العمارة / المركز	6 دونم	ميسان
58	منتجع سياحي في هور الحويزه	هور الحويزة	63 دونم	ميسان
59	دار استراحة سفوان	البصرة	5 دونم	البصرة
60	فندق المرید	البصرة	-	البصرة
61	مجمع ترفيهي	3065 / 2086 الرباط الكبير	45 دونم	البصرة
62	فندق نوفتيل المرید	10 / 95 مناوي باشا	7 دونم و 20 اولك	البصرة
63	مشروع ترفيهي متطور	قطعة رقم (76) مقاطعة رقم (40) المعقل	4 دونم و 1727 م ²	البصرة
64	ترفيهي تجاري - فندق 15 طابق	3/828 و 4/828 القبلة	7 دونم و 500 م ²	البصرة
65	مشروع ترفيهي	7/789 القبلة	16 دونم و 738 م ²	البصرة
66	مدينة ترفيهية	2087/219 جمهورية	2 دونم و 700 م ²	البصرة
67	مدينة ترفيهية	جزء من القطعة 56 مقاطعة 2 سفوان الشمالية	10 دونم	البصرة
68	دار استراحة سفوان	245 سفوان	5 دونم و 984 م ²	البصرة
69	مجمع ترفيهي	92 جزء من القطعو مقاطعة 17 الهدامة	جزء من المساحة 3500 دونم	البصرة
70	مدينة العاب	2/3368 مقاطعة 6 الفاو	35 دونم و 500 م ²	البصرة
71	مجمع ترفيهي	جزء من القطعة 2/3953 مقاطعة 6 الفاو	17 دونم	البصرة
72	مجمع ترفيهي	53/2 مقاطعة 6 السبية / الفاو	4 دونم	البصرة
ت	اسم المشروع	الموقع	الارض المخصصة للمشروع	المحافظة
73	مدينة سياحية ترفيهية	3958/2 مقاطعة 6 الفاو	17 دونم	البصرة
74	مدينة سياحية ترفيهية	5235/231 م 54 نهر الباشا	900 دونم	البصرة
75	مدينة ترفيهية و مدينة العاب	231/2105 مقاطعة 54 نهر الباشا	41 دونم	البصرة
76	مدينة العاب	جزء من القطعة 234/334 مقاطعة 20 الهوير الصغير	3,5 دونم	البصرة
77	مدينة العاب	298/2987 الجمهورية الجاهزة	3 دونم و 700 م ²	البصرة

نوع المقترح	الموقع	المساحة	الكلفة	الملاحظات
فندق (خمسة) نجوم في محيط مطار بغداد الدولي	بغداد / مطار بغداد الدولي / قطعة رقم (10/9) مقاطعة (17) السويب	15000 م ²	5 مليون دولار	قطعة ارض ملك صرف